البحث الثامن :

الجدوى الاقتصادية للتعليم في المملكة العربية السعودية " دراسة التكلفة والعائد من التعليم "

إعداد :

أ / أمل خلف العنزي

طالبة دكتوراه بقسم الإدارة التربوية

كلية التربية جامعة الملك سعود

" الجدوى الاقتصادية للتعليم في المملكة العربية السعودية " دراسة التكلفة والعائد من التعليم"

أ / أمل خلف العنزي

- **مستخلص البحث** :

هدف هذا البحث إلى التعرف على مفهوم الجدوى الاقتصادية وأهميتها وعناصرها وعلاقتها بالتعليم، والتعرف على كيفية تحليل التكلفة والعائد في مجال الاستثمار في التعليم، وتوظيف علاقة التكلفة والعائد من أجل تحسين نوعية التعليم في المملكة العربية السعودية.ولتحقيق أهداف هذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. ولقد كان منأهم النتائج: أنعناصردراسةالجدوىالاقتصادية للتعليم تشمل الدراسةالتسويقية، وتتمثل في"دراسة الكفاية الخارجية للتعليم"، والدراسةالإنتاجيةأوالفنيةوتتمثلفي"دراسة الكفاية الداخلية للتعليم"، والدراسةالماليةوالاقتصادية وتتم بمقابلةالقيم المالية والنتائج الكمية الأخرى الناتجة من الدراسة التسويقية أو سوق العمل أوالكفاية الخارجية للتعليم، مع النتائج الكمية للدراسة الإنتاجية أو الكفاية الداخلية للنظام التعليمي.كما تم توظيف علاقة التكلفة والعائد من أجل تحسين نوعية التعليم في المملكة العربية السعودية من خلال التصور المقترح. وانتهت الدراسة بعدد من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الجدوى الاقتصادية للتعليم، التكلفة والعائد في التعليم.

The Economic Feasibility of Education in the Kingdom of Saudi Arabia: a study of the Cost and Benefit of Education.

Ms. Amal K. Alanizi

Abstract :

The current study aimed to identify the concept of economic feasibility, its importance, its elements, and its relationship with education, and to identify how to analyze the cost and benefit of investing in the field of education and to employ the cost and benefit relationship to enhance the quality of education in the Kingdom of Saudi Arabia. The descriptive analysis approach was used to achieve the research objectives. The results indicated that the elements of the economic feasibility of education included marketing study which was represented in " external efficiency study of education", productive or technical study which was represented in " internal efficiency study of education", and the economic and financial study which can be achieved by comparing the financial values and other quantity outcomes of the marketing study, labor market, or external efficiency of education to the quantity outcomes of the productive study, or internal efficiency of educational system. The cost and benefit correlation was employed to enhance the quality of education in the Kingdom of Saudi Arabia through the study paradigm. The study concluded with a number of recommendations.

keywords:The Economic Feasibility of Education,the cost and benefit in the field of education.

- **مقدمة** :

للتعليم دوره الهام في بناء قوة عمل منتجة، ويؤدي مهمة في تربية الأجيال وبناء القاعدة الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.حيث يرتقي أداءالمجتمع عندما يتم استخدام الموارد جيداً عن طريق ربط التعليم بعملية التحولوبإقرار حق التعليم للجميع، وانطلاقا من أن التنمية البشرية أساس التنمية الشاملة تبرز أهمية قطاع التربية والاستثمار فيه كأفضل قطاع للاستثمار لبناء الإنسان الذيهو أساس كل تنمية بشرية(إبراهيم، ٢٠٠٩،٢).

أن الاستثمار في رأس المال البشري هو استثمار مهم بل أهم من الاستثمار المادي، ومدخل علمي أساسي لدراسة علاقة الاقتصاد بالتعليم. وهذه النظرة الجديدة نسبيا إلى التعليم بأنه استثمار لرأس المال البشري، أدى إلى فتح مجالا واسع للبحث والدراسة ومحاولة قياس التعليم كميا مثل: عائدات التعليم وتكاليفه، وتكلفة الفرص الضائعة، والاستثمار في رأس المال البشري وكفاية النظام التعليمي، واقتصاديات الحجم، والهدر التعليمي، بل وأصبح من الضروري إدخال التعليم في التحليل الاقتصادي لأنه من أكثر العوامل تأثيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية(الحمدان، ٢٠٠٧،١٠).

وبالتالي فالتعليم نشاط تربوي ينطوي على جانب اقتصادي يتمثل بتكاليفه وعائداته الأمر الذي يتيح عده مشروعا استثماريا، ولذلك لابد من دراسة جدواه الاقتصادية لتأكد من خلالها تحقيقه لأرباح أو عائد يفوق تكلفة الأموال المستثمرة فيه(عطية، ٢٠٠٨،٣).

وفي ضوء متغيرات العصر وفي ظل الأزمات الاقتصادية وظهور العديد من العوامل (ندرة الموارد والانفجار السكاني، وكثرة الطلب على التعليم،وإلزامية التعليم ومجانيته، وظهور البطالة المتعلمين)، وما أكده تقرير للبنك الدولي حول التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تضم معظم الدول العربية لوحظ أن معظم الدول العربية تعاني من تدني الإنتاجية وتدني العائد على الاستثمار في التعليم، حيث يؤدي تدني الإنتاجية إلى تدني معدلات العائد على التعليم، والذي يؤدي بدوره إلى تدني الاستثمار في التعليم مما يترتب عليه تدني الإنتاجية (علي،٢٠٠٣،٣).

أدى ذلك إلى أهمية قياس تكلفة التعليم والعائد للاستثمار في التعليم الذي يعد محور النظرة الاقتصادية للقطاع التعليمي. وتساعد دراسة جدوى الاستثمار في التعليم بكافة مستوياته على المستوى الفردي والاجتماعي على ترشيد القرارات الاقتصادية والتربوية في المجتمعات بحيث تتوزع الموارد الاقتصادية بين الاستثمار في رأس المال المادي والاستثمار في رأس المال البشري وفق معايير اقتصادية سليمة(المالكي و بن عبيد، ٢٠٠٣، ٤).

ونظراً لمحدودية الدراسات الاقتصادية حول قياس العائد الاقتصادي للتعليم في المملكة العربية السعودية، تستهدف هذه الدراسة التعرف على الجدوى الاقتصادية للتعليم وتحسين نوعية التعليم في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة التكلفة والعائد منه.

- **مشكلة البحث** :

هناك مبادرات عديدة من قبل وزارة التعليم بضرورة التغيير والتطوير حيث حصل في السبع سنوات الأخيرة من تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية نقلة فريدة من نوعها ساعدت على التغيير والتطوير في التعليم،من أمثلتها: ترجمة مناهج عالمية وتدريسها في المدارس الابتدائية مثل مشروع الرياضيات والعلوم المترجم من المناهج الأمريكية، والمشروع الشامل الذي يهدف لتغيير وتطوير مناهج التعليم العام من قبل فريق عمل متنوع وذو أفكار جديدة. وأنفقت عليه أموال كثيرة من الحكومة والأفراد، وأقبل عليه الصغار والكبار، وشجعته الدولة وتحملت أعباءه، وكان ذلك بدوافع فردية واجتماعية واقتصادية.إلا أنه هذه الجهودالكبيرة المبذولة في التعليم لم تدرس جدواها الاقتصادية، وبقي العائدالاقتصادي الناجم عن التعليم وعن الإنفاق عليه فرديا واجتماعيا غيرمعروف معرفة علمية يقينية، وأضحت الآراء تختلف حول هذه الجدوى. لاسيما مع كثرة الخريجين وحصول بعضهم على العمل المناسب والبعض الآخر لم يحصل عليه.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث لمعرفة المنهجية العمليةالعلميةلدراسة الجدوىالاقتصاديةللتعليموتحسين نوعية التعليم في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة التكلفة والعائد منه.

و منطلقات هذا البحث جاءت للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما مفهوم الجدوى الاقتصادية وما أهميتها وعناصرها وعلاقتها بالتعليم ؟
- كيف يمكن تحليل التكلفة والعائد في مجال الاستثمار في التعليم ؟
- كيف نوظف علاقة التكلفة والعائد من أجل تحسين نوعية التعليم في المملكة العربية السعودية ؟

- **أهمية البحث** :

تتلخص أهمية البحث فيما يلي:

- يؤمل أن يوفر البحث المعلومات والأحكام العلمية عن الجدوى الاقتصادية ومؤشراتها للتعليم.
- يؤمل أن تسهم نتائجه وتوصياته في نتائجه وتوصياته في موازنة تكاليف التعليم، والتحكم بأساليب الأنفاق وترشيده واتخاذ قرارات صحيحة فيما يخص توجيه الموارد لتحقيق أعلى العوائد والحد من الهدر.
- يؤمل أن يساعد المخططين التربويين ومتخذين القرار التربوي في تخطيط التعليم وترتيب أولوياته.

- يسعى هذا البحث لفتح آفاق لدراسات لاحقة حول موضوع الدراسة.

- **أهداف البحث** :

يسعى هذاالبحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الجدوى الاقتصادية وأهميتها وعناصرهاوعلاقتها بالتعليم.
- التعرف على كيفية تحليل التكلفة والعائد في مجال الاستثمار في التعليم.
- توظيف علاقة التكلفة والعائد من أجل تحسين نوعية التعليمفي المملكة العربية السعودية.

- **أسئلة البحث** :

يسعى البحثللإجابة على الأسئلة التالية:

- ما مفهوم الجدوى الاقتصادية وما أهميتها وعناصرهاوعلاقتها بالتعليم؟
- كيف يمكن تحليل التكلفة والعائد في مجال الاستثمار في التعليم؟
- كيف نوظف علاقة التكلفة والعائد من أجل تحسين نوعية التعليم في المملكة العربية السعودية؟

- **منهج البحث**:

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي،باعتباره أنسب المناهج البحثية اتساقا مع أهداف وطبيعة هذه الدراسة.فقامت هذه الدراسة بتحليل الكتابات والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليل مضمونها وعرضها بأسلوب منظم واستخلاص دلالاتها وماتقدمه من توجهات تخدم أهداف الدراسة.حيث تم عرض وصف تنظيري لمفهوم الجدوى الاقتصادية وأهميتها وعناصرها وربطها بالتعليم، وصولا لتحليل التكلفة والعائد في مجال الاستثمار في التعليم.وقدمت الدراسة في النهاية تصور مقترح واستنتاجات نحو توظيف علاقة التكلفة والعائد من أجل تحسين نوعية التعليم في المملكة العربية السعودية.

- **المصطلحات الإجرائية للبحث**:

- **الجدوى الاقتصادية للتعليمThe economic viability of education**

هي" منافع التعليم الاقتصادية، وهي تحسب بمقارنةٍ عائدات النشاط أو المشروع التعليمي خلال العمر الإنتاجي بتكاليفه توصلا إلى معرفة منافعه وفوائده، والحكم عليه من الناحية الاستثمارية. وتجرى هذه الدراسة قبل إقامة المشروع أو النشاط إلى نهاية عمره الإنتاجي الافتراضي. ويصف معروف دراسة الجدوى الاقتصادية بقوله إنها نظرة مسبقة، وتخطيط قبل التنفيذ لتقويم كفاءة المشروع قبل البدء به، والتأكد من ربحيته، وهل نستثمر به أم لا" (معروف، ٢٠٠٤، ٢٥).

- **الكلفة التعليمية Educational costs**:

تضحية اقتصادية تتحملها المؤسسات التعليمية مقابل خدمات أو منافع ضرورية تستخدم طبقاً للمعايير المقرر، ويمكن قياسها على شكل وحدات نقدية"(الضويان، ١٤٢٦، ٢٠).

- **عائدات التعليمReturns to education**:

هي العائدات الكمية الاقتصادية مثل الدخل والنمو الاقتصادي، والنتائج الاجتماعية مثل طريقة حياة الناس وأسلوب استهلاكهم التي تعود لتأثير التعليم"(رحمة، ٢٠٠٧، ١٥٨).

- **أولا: مفهوم الجدوى الاقتصادية وأهميتها وعناصرها** :

- **مفهوم الجدوى الاقتصادية**:

دراسة الجدوى بالمنظور الاقتصادي هي" أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أوفشل مشروع معين أوفكرة استثمارية أوقرار استراتيجي، قبل التنفيذ الفعلي"(عبدالعظيم،١٩٩٩، ١٨).

كما يمكن تعريفها بأنها"دراسةاقتصادية تنطوي على مقارنة عائدات النشاط أوالمشروع بتكاليفه توصلا إلى معرفة منافعه وفوائده، والحكم عليه من الناحيةالاستثمارية .وهذه الدراسة تجري قبل إقامة المشروع أوالنشاط إلى نهاية عمره الإنتاجي الافتراضي" (الحمدان،٢٠٠٧، ٢٩).

ومن الممكن تعريفها بأنها "تلك الدراسات أو الاختبارات التي تجري في ضوء بعض البيانات أو المعلومات قبل البدء في تنفيذ مشروع من المشروعات أو قبل اتخاذ قرار يتعلق بالاستثمار سواء كان استثمارات جديدة أوإحلال وتجديد أو عمل بعض التوسعات أوالإضافاتإلى استثمار قائم بالفعل" ، والغرض من هذه الدراسات السابقة على اتخاذ القرار هو التأكد من إمكانية نجاح المشروع في تحقيق أهداف المستثمر سواء من حيث العائد المرغوب فيه أو عدم تبديد رأس المال فيما لايفيد. كما يضطر المستثمر لإجراء الدراسات الخاصة بالجدوى قبل الحصول على موافقة هيئة الاستثمار أو جهات التراخيص المعتمدة، وهي دراسات مستقبلية تقديرية (حمدي،١٩٩٢،١٤).ويتضح مما سبق أن هناك عناصر أساسية لتحقيق مفهوم الجدوى الاقتصادية وهي:

- وجود أفكار أو مشاريع يتم التفكير فيها لتحقيقها.
- عمل دراسة لهذه المشاريع أو الأفكار لمعرفة فائدتها الاقتصادية.
- تتم هذه الدراسة قبل تنفيذ المشروع.

- **أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية**:

يعتبر موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية أحد الفروع الاقتصادية والإدارية الحديثة التي لا غنى عنها لأي مشروع من المشروعات العامة أو الخاصة أو

المشتركة، ويمكن تلخيص أهمية دراسة الجدوى في النقاط التالية (عطية، ٢٣،٢٠٠٠):

- تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، وبما يساعد السياسة الاقتصادية على تقرير السياسات والحوافز الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ تلك الفرص.
- تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي.
- إنها وسيلة عملية تساعد أصحاب رؤوس الأموال على اتخاذ القرار السليم.
- وسيلة عملية لإقناع مراكز وهيئات التمويل (المحلية، الإقليمية، والدولية) بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط الملائمة.
- وسيلة عملية وعلمية لتقييم المشروعات المقترحة موضوع الدراسة وفقاً لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة قدر الإمكان عن التقييمات الشخصية والعشوائية.
- وسيلة عملية تساعد متخذ القرار الاستثماري على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة بما يعظم هدف المستثمر.
- وسيلة عملية وعلمية تساعد متخذ القرار على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة.

وسواءً كان هذا المشروع قائمًا بالفعل أو مجرد فكرة مطروحة، فأهمية هذه الدراسة تتمثل في سعيها لإقامة الدليل العلمي وبأسلوب كمي على مدى جودة أو صلاحية المشروع المقترح إقامته أو القرار المطلوب اتخاذه بإنفاق استثماري لشراء آلة أو إنشاء خط إنتاجي جديد لمشروع قائم. ولا شك أن ذلك يتطلب فريق عمل من تخصصات متنوعة وعلى درجة عالية من المعرفة العلمية والخبرة العلمية، ويتوقف تكوين الفريق على طبيعة المشروع وحجمه.

- **عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية**:

إن المشروعات الاستثمارية تختلف نشاطاتها وتتباين نفقاتها وعائداتها، وتزداد مخاطرها كلما ازداد عمرها الإنتاجي الافتراضي وأحاطت بها ظروف عدم التأكد من جدواها (معروف، ٢٠٠٤، ٦٧)، وللإحاطة بجميع عناصر هذه المشروعات اتجهت الدراسات العلمية إلى تحليل المشروعات إلى عناصر ودراسة كل عنصر على حدة، الأمر الذي جعل دراسة الجدوى تشتمل على عدة دراسات، فهناك: الدراسة التسويقية والدراسة الإنتاجية أو الفنية، والدراسة المالية والاقتصادية، ويمكن أحياناً أن يضاف إليها أنواع أخرى من الدراسات كالدراسة الإدارية أو الدراسة القانونية أو البيئية، وغالباً ما تنضوي الدراسة الإدارية تحت الدراسة الإنتاجية والفنية، وتدخل الدراسة القانونية والدراسة البيئية في

الدراسات الأخرى كمتطلبات يجب مراعاتها أوأخذهابالحسبان، ويختلف الوضع حين يكون المشروع ذاطبيعةخاصةمهدِدة أوملوثة للبيئة، أومؤثرة فيها كالصناعات الكيماوية وغيرها،الأمرالذي يستدعي دراسته من الناحية البيئية.

- **الدراسة التسويقية**:

لكل مشروع أونشاط اقتصادي مخرجات نهائية يتم إنتاجهامن خل المعالجة مدخلات المشروع والقيام بالعمليات الإنتاجية، ويهتم القائمون بالمشروع بتسويق منتجاته أي بيعها في السوق من أجلال حصول على الأرباح، ولضمان نجاح عمليات التسويق ينبغي دراسة هذه العمليات وتخطيطها، وبيان الطرق المناسبة لتنظيم بيع المنتجات ووضع خطة تسويقية لها، ويطلق على هذه العمليات اسم الدراسةالتسويقية للمشروع، وهي تتكون من عددمن العناصرالفرعية التي تؤثرفي جانبي العرض والطلب، ولكل عنصرمنهامجموعة من المعلومات التي ينبغي الحصول عليها ومعالجتهاحتى يتم وضعها في مكانهاالمناسب ضمن الدراسةالتسويقية، وقداصطلح على تسمية هذه المعلومات المزيج التسويقي(معروف،٢٠٠٤، ٦٩ ـ ٨٦).

ونظراً لتنوع المعلومات فإنها تجمع من مصادر متنوعة مثل:

- الدراسات السابقة والمسوحات الوطنية والبيانات المتوافرة في المؤسسات.
- البيانات الإحصائية المتوافرة المنشورة وغيرالمنشورة، وهي تشتمل عادة على بيانات على المستوى الوطني وأخرى على المستوى الإقليمي أوالعالمي، ويضاف إلى هذه البيانات المعلومات غيرالمباشرة التي يمكن مقاطعتها أومعالجتها والاستنتاج منها أوالبناء عليها.
- الاستقصاءات والاستبيانات التي تُجمع من خلالهاالبيانات عن الموضوع المدروس عند عدم توافر البيانات المطلوبة أوالمعلومات الموثوقة (الموسوي،٢٠٠٤، ٣٧ ـ ٤٣).

وتستخدم في دراسة توقعات أوضاع السوق، ووضع التنبؤات، وتقديرات الطلب المستقبلي على منتجات النماذج المتنوعة منها النماذج التي تعتمد على الخبرة الشخصية لتحليل المستخدم الصناعي والمقارنة التاريخية والنماذج الاقتصاديةمثل متوسط استهلاك الفرد، والمرونة السعرية أومعامل المرونة من خلال التغيرالنسبي في الكمية على التغير النسبي في السعر، والمرونة الداخلية مرونةالدخل من خلال التغيرالنسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في الدخل، وكذلك النماذج الرياضية والإحصائية لتحليل السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار والارتباط (المهايني،٢٠٠٥، ٣١ ـ ٣٤).

ومن خلال ماسبق فإن الدراسة التسويقية في مجال التعليم تتمثل في "دراسة الكفاية الخارجية للتعليم". كتحديدحجم الطلب على خريجي كل اختصاص وكل مرحلة تعليمية، لمعرفة النقص أوالفائض فيهامن أجل إعادة هيكلة القوى

العاملة، وإعادة تأهيلها بشكل يتلاءم مع مستوى التنمية في البلد، وكذلك دراسة أجور المهن التي ينتظر أن يزاولها خريجو التعليم، ثم دراسة كيفية الترويج لهؤلاء الخريجين ومساعدتهم على تسويق أنفسهم، وإظهار إمكانياتهم ومواهبهم بشكل مناسب ليحصلوا على العمل أوالوظيفة المطلوبة، فضلاعن تدريبهم على كيفية إعدادالسيرة الذاتية، وأصول المقابلة والمناقشة والاتصال مع أصحاب الأعمال لإقناعهم بتشغيلهم، كماأن مفهوم الدراسةالتسويقية وعناصرهانفسه يتطابق مع مفهوم تسويق عمل الخريجين، فالسلعةالمادية يقابلهاالاختصاص والمستوى التعليمي، وطبيعة سوق العمل المتغير والمتنافس يقابله السوق المفتوح على المنافسة وحريةالدخول والخروج من السوق والاحتكارات، وكذلك يقابل تعددالمنتجين للسلعة الواحدة تعددالمدارس والجامعات ومراكزالتدريب والتأهيل المهني في التعليم (حورية، ٢٠٠٣، ٥).

- **الدراسة الإنتاجية أو الفنية:**

تأتي الدراسة الفنية بعد الدراسة التسويقية، ويسميهابعض الباحثين الدراسة الإنتاجية، وهي في الواقع تشتمل على دراسة الجانبين الإنتاجي والفني، فهي تبحث في جوانب العملية الإنتاجيةبأبعادها المختلفة توصلا إلى الحكم على مدى قدرة المشروع فنيا على إنجاز المطلوب منه، أوإنتاج السلعة أوالخدمة أو الأهداف الأخرى التي أقيم المشروع من أجل إنتاجها.ومن عناصر الدراسةالإنتاجية دراسةأدوات الإنتاج مثل المكائن والمعدات، ودراسة تقنيات الإنتاج مثل أساليب التعامل مع الآلات، وتشغيلها، وصيانتها، وتصميم البناء، وبيئةالعمل، ونمط الإنتاج، وهيكلية الموارد البشرية، ومعدلات التقادم التكنولوجي، وتحديدالتغيرات التكنولوجية، وبراءات الاختراع والابتكارات (معروف،٢٠٠٤، ٨٦ ـ٩٦).ويرى(عبدالحي،٢٠٠٤، ٤٥ ـ ٥٢)أن الدراسة الفنية تهدف أصلا إلى تحديدالإمكانية الفنية والهندسية للمشروع، والتي يجب أن تشمل العناصرالرئيسية الآتية:

- تحديدالطاقةالإنتاجية والحجم الأمثل للمشروع، من خلال العلاقة بين التكلفة والحجم والنوع.
- اختيار تكنولوجيا المشروع.
- اختيار الآلات والمعدات.
- اختيار موقع المشروع.

تشتمل الدراسةالإنتاجيةأوالفنية على دراسةالعناصرالمتصلةبالأصول الاستثمارية، ووصفها فنيا كتحديد الأرض، والبناء، والمرافق، وتحديدموقع المشروع، وتحليل كونه بالقرب من الموادالأولية أمب القرب من الأسواق أم بالقرب من اليدالعاملةالماهرة، وكذلك تحديدالآلات والمعدات وتجهيزات المشروع، وأسلوب الفن الإنتاجي أي هل ستكون الآلات والمعدات كثيفة رأس المال أم كثيفة العمالة، وكذلك التصميم الداخلي للمصنع وترتيب الآلات وإجراءات الأمن الصناعي، وسهولة التنقل بين الآلات، ثم توصيف العملية

الإنتاجية وتخطيطها، وبيان مراحلها وأزمانها، والتأكدمن عدم وجوداختناقات في الإنتاج، ومطابقة المواصفات مع درجة الجودة المرغوب الالتزام بها، ثم تحديدمواصفات الخامات والمواد الأولية، وكمياتها والموادالمساعدة وبقية المستلزمات الإنتاجية والخدمية الأخرى كالقوى المحركة، وعمليات التهوية، والإضاءة، والترطيب، ثم تحديدالهيكل الإداري للمشروع وتحديد الوظائف الإدارية وحاجة المشروع من العاملين ذوي الاختصاصات المختلفة وأجورهم، وباختصار التأكدمن العناصر المعنية بالإنتاج، ومدى قدرتها على إنتاج مايسعى المشروع لإنتاجه بالكم والنوع المطلوب، وحسب الكميات والنوعيات والمواصفات ودرجة الجودةالتي حددتها الدراسةالتسويقية (الحمدان،٢٠٠٧، ٣١).

ومن خلال ماسبق فإن الدراسة الإنتاجية في مجال التعليم تتمثل في "دراسة الكفاية الداخلية للتعليم". كاختيار مكان المؤسسة التعليمية التي سيتعلم بها الفرد، ومواصفاته وتجهيزاته ، ومدى قربها وبعدها عنه، فضلاعن المكان الذي سيعمل فيه بعد تخرجه، وتكاليف الانتقال منه وإليه، وتحديد خصائص الموارد البشرية للكاد رالتعليمي والإداري في المؤسسات التعليمية، وتحديد أساليب التدريس والتقويم والتقنيات التي يتم بها الإنتاج(الرشدان،٢٠٠٨، ٢١٤).

- **الدراسة المالية والاقتصادية** :

تشتمل الدراسة المالية على مقارنة الإيرادات السنوية مع التكاليف السنوية توصلاً إلى تقدير الربح والخسارة، وهكذا فإن الدراسة المالية تنطوي على التحليل المالي للمشروع توصلاً إلى تحديدالمؤشرات الاقتصادية والمالية للمشروع، ومعرفة هل هو رابح أو خاسر ، وكذلك معرفة ما إذا كانت أرباح هتزيد عن الأرباح التي يمكن الحصول عليهامن الاستثمار في مشروعات متاحة أخرى أملا .إن هذه التحليلات والمقارنات تدرج عادة تحت عنوان الدراسة المالية أوالاقتصادية أوالتحليل المالي، وهي تقدم تقويماً مالياً واقتصادياً للمشروع، وتشير إلى جدوى الاستثمار أوعدم الجدوى فيه الأمرالذي يساعدالمستثمر في الإقدام على الاستثمار أوالتراجع عنه.

إن الدراسة المالية، كما هوالحال في الدراسة التسويقية والفنية، تتم قبل بدءالاستثمار في المشروع، أما إذا أجريت بعد إقامة المشروع أوالبدء به فإنها تسمى تقويماً مالياً أواقتصادياً للمشروع، والحقيقةأن المفهومين(الدراسةالمالية والتقويم المالي)متداخلان إلى درجة يصعب فيهاالفصل بينهما (الحمدان،٢٠٠٧، ٣٣).

هناك العديدمن القوائم والحسابات التي تُستخدم من أجل تحديدالأرباح أوالخسائر وبيان الوضع المالي، وتهيئةالقاعدة أوالأسس لاستخلاص المؤشرات الاقتصادية للمشروع والتي تحدد بدقة مدى جدوى المشروع، ومن مضامين التحليل المالي:

- **الحسابات الختامية في المنشآت القائمة** :

وهي حسابات تظهر نتائج أعمال المؤسسات بشكل دقيق ومنظم وهي منسقة على شكل حسابات كما يلي:

- حساب التشغيل
- حساب المتاجرة
- حساب الأرباح والخسائر
- الميزانية العمومية.

- **القوائم المالية**:

وهي تنظيم آخر لدخل المنشأة والتدفق النقدي الداخل والخارج إليها، وهي أدوات أوقوائم لغرض التخطيط المالي وحساب المؤشرات والتي يمكن تنظيمها في أي وقت لبيان وضع المنشأة المالي وهي كما يلي(بيان أوقائمة الدخل ـ قائمة التدفق النقدي ـ قائمةالميزانية).

- **المؤشرات الاقتصادية والمالية**:

إن جميع العناصرالسابقة الواردة في الدراسة المالية تمثل عناصر المشروع الماليةللاستثمار والتشغيل، إلاأن الحكم على العائد الاقتصادي للمشروع، واتخاذ القرار بشأن مدى جدوى أوربحيةالمشروع، يستوجب قياس هذه العناصر من خلال معايير، أوتلخيص المشروع قيميا أوماليا على شكل مؤشرات، أونسب لتعطي صورة واضحة عن جدوى المشروع، وتتعدد هذه المؤشرات والنسب، فبعض الخبراء والباحثين يعتمدون على مؤشر أواثنين لاتخاذ القرار، وآخرون على عدة مؤشرات، وقدقسموا المعاييرأوالمؤشرات في هذا المجال إلى أنواع عديدة، فقد صنف الموسوي المعايير إلى معايير لاتستخدم الخصم مثل: مدة الاسترداد، ومتوسط العائد على الاستثمار، ومعايير تستخدم الخصم مثل صافي القيمةالحالية،ومعدل العائدالداخلي، ومعيارالتكلفة والعائد(الموسوي،١٢٢،٢٠٠٤ -١٤٦).

ومن خلال ماسبق فإن الدراسة المالية أوالتحليل المالي تتم فيه مقابلة القيم المالية والنتائج الكمية الأخرى الناتجةمن الدراسةالتسويقيةأو سوق العمل أوالكفاية الخارجية للتعليم، مع النتائج الكمية للدراسة الإنتاجيةأ والفنية أو الكفاية الداخلية للنظام التعليمي، في كون لدينا قيم تشير إلى رأسالمال البشري الذي تماست ثماره، ثم معالجة البيانات واستخراج المؤشرات التي تشير إلى درجةالجدوى الاقتصادية لهذا الخريج أولهذا الاختصاص أو المرحلة الت يندرسها(الحمدان، ٢٠٠٧ ، ٤٤).

- **ثانيا:تحليل التكلفة والعائد في مجال الاستثمار في التعليم** :

- **التكلفة في التعليم**:

يخلط الكثير من الباحثين بين مصطلحي الكلفة والإنفاق، والرجوع إلى معنى المصطلحين في المعجم الوسيط نجد أن الإنفاق يعني"بذل المال ونحوه في وجوه الخير"، أما الكفلة فتعني"ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد"(ستراك، ٢٠٠٨،٦٧). وعرف هينجيت الكلفة "مقياس لمقدار الإنفاق

النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة" ووضحها مونتير بأنها"هي تضحية لغرض الحصول على منافع" (في عزوز وعامر، ٢٠٠٩،٢٥٥)،ويتحدد المعنى الدقيق للكلفة طبقا للغرض الذي تستخدم من أجله. فإذا كان الغرض من الاستخدام هو المحاسبة، أي كافة الإجراءات التي اتخذت في الماضي لتحقيق التكاليف التي تم تحملها وتحققت عنها كمية معينة من إنتاج معين، فإن هذا يحدد الاتجاه الأول لمفهوم الكلفة وهو المفهوم المحاسبي الذي يرتبط بالإنفاق المتحقق خلال فترة ماضية، أما إذا كان الغرض من استخدامها هو التخطيط، أي الإجراءات التي تتخذ لتقدير التكاليف التي يتم تحملها في المستقبل لتحقيق ناتج معين، فهذا يحدد الاتجاه الثاني لمفهوم الكلفة وهو المفهوم التخطيطي الذي يرتبط باتخاذ القرارات حول الإنفاق في المستقبل(الرشدان، ٢٠٠٨، ١٢٠).

ويمكن تعريف تكلفة التعليم بأنها"إجمالي القيم النقدية والعينية التي تنفق من قبل الحكومة أو الأفراد للوصول إلى أهدافٍ تعليمية، وهي لا تقتصر على الأموال التي تنفق على التعليم، بل تشمل أيضاً جميع الجهود المالية والمعنوية والأشياء المضحى بها والتي يمكن وضع تقديرات مالية لها" (الحمدان،٢٠٠٧،٧٣).

وحدد كل من (عزوز وعامر،٢٠٠٩،٢٥٤)أهم العوامل المهمة في زيادة كلفة التعليم في الدول النامية:

- محاولة معظم دول العالم إطالة عدد سنوات التعليم الإلزامي المجاني ليتعدى المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية وربما الثانوية.
- الاهتمام بعوامل الجودة في التعليم مثل تقليل كثافة الفصل، وإطالة اليوم المدرسي،والعام الدراسي والاهتمام بالمباني المدرسية والوسائل المعنية وغير ذلك من الأمور التي عادة ما تزيد تكلفة التعليم إلا أنها مهمة وحيوية.
- تزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية في التعليم الثانوي التعليم العام.
- التوسع الكمي والكيفي في التعليم العالي الذي يعد أكثر مراحل التعليم كلفة، نظرا له وطبيعة الدراسة فيه ولأهدافه المتميزة، مما قد يؤثر على باقي مراحل التعليم الأدنى.
- هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية ربما لا تقل شأنا عن العوامل السابقة ولعل من أهمها ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة بعض العملات وارتفاع المستوى العام للمرتبات وغيرها من المصاريف الجارية والرأسمالية.

وعليه أصبح موضوع خفض التكلفة و زيادة الكفاءة التعليمية في مقدمة الموضوعات التي تشغل بال المخطط التربوي وصانع القرار ومتخذه بهدف التغلب على مشكلات تكلفة التعليم لاسيما في الدول النامية.

ويشير ماثيوس(Mathews)إلى أن على التربويين أن يهتموا بفاعلية النفقات التربوية، على الأقل قدر محاولتهم زيادة مستوى هذه النفقات، ويتفق سنل و

ماثيوس، حيث يؤكد ترحيب التربويين ورجال الإدارة بالاهتمام المتزيد من جانب المجتمع بعامة والذي يستهدف التأكد من أن الموارد التي خصصت للتعليم تكون مستخدمة لأقصى حد ممكن من الفاعلية، ويحدث هذا في أوقات الأزمات المالية خاصة، حيث توجد ضغوط متزايدة على الموارد الحقيقية لمؤسسات المجتمع(ستراك،٢٠٠٨،٦٩).

ومن خلال ماسبق حدد (ستراك،٢٠٠٨،٦٨) أهداف دراسة تكلفة التعليم بالآتي:

- إحداث التوازن بين ميزانية التعليم وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاع الاقتصاد الوطني الأخرى، ومن هنا تظهر أهمية دور المسؤولين عن التعليم في التأكيد على وجوب تزايد حصة التعليم من الميزانية العامة ومن الناتج القومي الإجمالي.
- توزيع الموارد المالية المتاحة للتعليم توزيعاً عادلاً بين مراحل التعليم وفروعه المختلفة وحسب أولويات الخطة التربوية.
- أهمية استثمار الموارد المالية والمادية والبشرية من قبل المؤسسات التعليميةٍ استثماراً أمثل، قبل التفكير في زيادة حجمها بسبب تزايد تكلفة التعليم، علماً أن الدول المتقدمة الغنية أكثر حرصاً من الدول النامية الفقيرة في هذا الاتجاه.
- الاهتمام بدراسة تكلفة التعليم يساعد في تقدير نفقاته.
- التنبؤ بتكلفة التعليم يساعد في البحث عن مصادر جديدة للتمويل بالإضافة إلى المصادر التقليدية.

ويشير (عزوز وعامر،٢٠٠٩،٢٥٩) أن لدراسة مصروفات التعليم وتكلفته أهمية خاصة للتخطيط التعليمي سواء اعتبر التعليم بندا من بنود الاستهلاك أم عاملا من عوامل الإنتاج بالنسبة للدولة، فمن المهم جدا تقدير مصروفات التعليم وتحديد تكلفته ولتقدير هذه المصروفات من أجل إمكانية تحديد وتحقيق أي خطة من خطط التعليم بمراحله كافة.

ولذلك وضع الباحثين عدة تصنيفات لأنواع تكلفة التعليم ومنها ما أورده (الحمدان،٢٠٠٧،٧٤) حيث قام بتقسيمها لأنواع على عدم الفصل بين النفقات الرأسمالية (الاستثمارية) والنفقات الجارية (الاستهلاكية) وأهم العناصر التي اعتمدت هي:

- **الكلفة العامة(الاجتماعية)**:

ويقصد بها تلك السلع والخدمات التي يضحي بها المجتمع عندما يوجه موارده للإنفاق على التعليم، وتنقسم هذه التكاليف إلى:

- **الكلفة الجارية**:

وهي تكاليف المتكررة المرتبطة مباشرة بالأفراد والأدوات وتضم:

- نفقات الإدارة:كرواتب الإداريين والعاملين.

- نفقات التعليم: كرواتب هيئة التدريس، الكتب المدرسية، والرحلات المدرسية وغيرها.
- إيجار المباني.
- المستحقات الثابتة.
- الخدمات الملحقة: خدمات صحية، تغذية، منح، أقسام داخلية.
- القروض التي تدفع للطلبة.

- **الكلفة الرأسمالية (الثابتة)**:
وتشمل ثمن الأرض،كلفة المعدات والأجهزة، كلفة الأدوات والمعمرة.

- **الكلفة الخاصة بالتعليم**:
وهي النفقات التي يتحملها الطالب وأسرته في سبيل حصوله على التعليم، وتشمل الرسوم، تكاليف المسكن، المأكل، الملابس، الكتب، الانتقال، المصاريف الطارئة.

- **كلفة الفرص البديلة**:
وهي الأجور التي كان من الممكن للطلاب الحصول عليها لو لم يلتحقوا بالمدارس، أو هي المكاسب غير المحصلة، أو تكلفة الفرصة البديلة.

يرى (أبو كلية،١٩٩٦،٧٥) أن تكاليف التعليم تحتل المصروفات المالية في الاستثمار التعليمي، وهي جزء من التكاليف الكلية الفعلية، وتشمل رواتب المعلمين، والعاملين، والأبنية التعليمية، والأدوات الكتابية، ودعم الإدارة، وتطوير أساليب التدريس، وتحسين المناهج.

وعند حساب تكاليف التعليم يجب أن يوضع في الاعتبار تكلفة الفرص البديلة التي تعني قيمة الدخل الذي يمكن أن يحققه الطالب لو شارك في سوق العمل، وتتفق معظم دراسات اقتصاديات التعليم والتخطيط التربوي على تصنيف تكاليف التعليم إلى أربع مستويات تعليمية هي:

- تكاليف تعليمية مباشرة على مستوى الفرد أو الأسرة.
- تكاليف تعليمية غير مباشرة على مستوى الفرد.
- تكاليف تعليمية مباشرة على مستوى المجتمع.
- تكاليف تعليمية غير مباشرة على مستوى المجتمع.

ومن أهم جوانب الإنفاق التعليمي، التي تساهم في حساب تكلفة التعليم، النفقات الجارية والمتكررة وتشمل نفقات التدريس، ونفقات إدارية، وخدمات طلابية، ونفقات الصيانة.

أما النفقات غير الجارية (الرأسمالية) فتشمل إنشاء المباني، والمرافق، ونفقات الاستهلاك الخاصة بالأجهزة والمعدات والمباني.

في دراسة (Stern,1997) له رأي في إشكالية الفرصة البديلة،أو الفرصة البديلة، فهو يرى أن بعض الطلاب يعملون فعلاً أثناء الدراسة، وهذه لها فوائد إيجابية وأخرى سلبية، فمن الفوائد الاقتصادية لهؤلاء الطلاب الذين يعملون أثناء دراستهم العوائد النقدية المكتسبة، والخبرات المهنية، ومقومات المهن وغيرها، أما العوائد السلبية على هؤلاء الطلاب فتأتي غالبا على حساب مستوياتهم الأكاديمية(في الأصمعي، ١١،٢٠٠١).

وهكذا فإن تكلفة التعليم تعد من أعقد الموضوعات التي تواجهها التعليم وأكثرها إثارة للرؤى النقدية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

يرى (الرشدان،١٢٢،٢٠٠٨) أن وحدة الكلفة في النشاط الاقتصادي بوجه عام تمثل النسبة بين كلفة كمية معينة من سلعة معينة أو خدمة اقتصادية وبين عدد الوحدات المنتجة أو المباعة من هذه السلعة أو الخدمة.

أما في ميدان التربية والتعليم فتأخذ وحدة الكلفة نفس المفهوم شريطة أن تتوفر الوسائل التي تحدد كمية الإنتاج العلمي.ومن أشكال وحدة الكلفة في ميدان التربية والتعليم:

- كلفة التلميذ الواحد: يعد هذا الشكل أكثر أساليب قياس الكلفة التعليمية تفضيلا على غيره من وحدات قياس الكلفة التعليمية لأسباب عدة منها:مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، وتميزه عن غيره من الوحدات الأخرى بالثبات.ويعتمد هذا الشكل على حساب الكلفة التعليمية من خلال قسمة مجموع المصروفات على الطلاب(الرأس مالية والجارية) في المؤسسة على عدد الطلاب في تلط المؤسسة.
- كلفة الطالب التعليمية من خلال حساب معدل الكلفة الجارية للمعلم: تعتمد هذه الطريقة على حساب نصيب الطالب الواحد من إجمالي الإنفاق على مرتبات المعلمين، يؤخذ على هذه الطريقة إغفالها بقية عناصر الكلفة مثل المباني والإيجارات والأثاث،إضافة إلى اختلاف أعداد المعلمين للصف الدراسي الواحد، والمرحلة الدراسية، والمواد الدراسية (الضويان،١٤٢٦،٢٤).
- كلفة الخريج:هي الصيغة التي تمثل النسبة بين الكلفة الكلية وعدد الخريجين وتمتاز هذه الصيغة بأن استخداماتها محدودة وذلك لأنها تأخذ بالحسبان نسبة الفاقد التعليمي(الرشدان،٢٠٠٨،١٢٣).
- كلفة للمكان الذي يشغله الطالب:ينصب هذا الشكل في قياس الكلفة التعليمية على العلاقة بين كلفة الإنشاءات التعليمية والمعدات الموجودة فيها وعدد الأماكن والتي تجهز للطلاب (الضويان،١٤٢٦،٢٥).

ولدراسة تكلفة التعليم مميزات أشار لها (عزوز وعامر،٢٠٠٩،٢٦٤) ومنها:

- إن التكلفة تعبر عن تضحية اقتصادية.

- إن التكلفة يمكن أن يعبر عنها بوحدات نقدية.
- أن التكلفة تمثل القدر الواجب أن تتحمله المؤسسة التعليمية في سبيل تحقيق أهدافها، أي القدر الذي يتحقق للمشروع من ورائه النفع والاستفادة وإن التكلفة يجب أن يقابلها خدمة أو منفعة ضرورية بالنسبة للمشروع التربوي.
- أن التكلفة تمثل في الاستخدام الفعلي للعنصر طبقا للمعايير المقررة، فإن لم يتم استخدام العنصر لا تعتبر عنصرا من عناصر التكليف فمثلا شراء أجهزة ومعدات ومواد تعليمية متنوعة لا يجعل منها عنصرا من عناصر التكلفة إلا إذا تم استخدامها في العمليات التعليمية الإنتاجية فإن لم تستخدم اعتبرت ضمن الأصول المتداول للمؤسسة التعليمية.
- يمكن التنبؤ بالتكلفة وتحديدها مقابل البدء في الإنتاج والعمل أو تخريج وجبات من الطلبة أو إنتاج بحوث علمية، ومن هذا يتضح إن تعريف التكلفة إجرائيا ما هو إلا عبارة عن تضحية اقتصادية يتحملها الكل مشروع التربوي أو المؤسسة التعليمية مقابل خدمة أو منفعة ضرورية تستخدم طبقا المعايير المقررة ويمكن قياسها في شكل وحدات نقدية.

- **العائد في التعليم**:

مع ظهور نظرية رأس المال البشري وتبلور علم اقتصاديات التعليم،اهتم عددمن الاقتصاديين باستخدام أدوات البحث الاقتصادي في دراسة عائدات التعليم، وإسهامهافي التنميةالاقتصادية والاجتماعيةعلى المستوى الفردي والقومي(الخطيبوشطناوي، ١٩٩٤، ص٢٥).

ولقد عرف Nash العائد بشكل عام بأنه مرادف للمكافأة، أو ما يجنيه الشخص من منفعة أو سرور أو رضا عندما يسلك سلوكا معينا. وتحدث المنفعة أيضا عندما نستطيع تجنب شيء غير مرغوب فيه (في الخليفة، ٢٠٠٤م ١١). وذكرت (البان، ١٩٩٦، ١٧٨) أن العائد هو مقدار الدخل الذي يعطيه الاستثمار طوال حياته الإنتاجية، والاستثمار يعني استخدام الموارد الحالية من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل والجزء الذي يضحي به من أجل استخدام هذه الموارد، يمثل التكلفة، بينما يمثل العائد ذلك الدخل يتم الحصول عليه من هذه التضحية. ويرى دينسون أن مفهوم العائدات يشير إلى مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي المقترن بالتعليم الإضافي الذي يحصل عليه أفرادالقوةالعاملة، بينما يرى ويزبرود أنها قدرة الأفراد المتعلمين على الإنتاج والكسب، وإنتاج المتعلمين ومكاسبهم، ويضيف إليه فرص الرخاء التي يستفيد منها المتعلم وأسرته، والأفراد والأسر الذين يعيشون في نفس البيئة(الرشدان، ٢٠٠٨، ١٧٦).

ويجب أن نميز بين العائد ومعدله، فالعائد يشير إلى كمية العائدات الاقتصادية مقدرة بالأرباح ومبلغ النمو الاقتصادي أو زيادة الإنتاج والدخل، أما معدل العائد فهو النسبة بين الإنفاق على التعليم والعائد من ذلك الإنفاق مقدرا بالنسبة المئوية، أو بقسمة العائدات على النفقات مضروبا بمائة(الرشدان، ٢٠٠٨، ١٧٦).

وقد أصبح قياس معدل العائد على التعليم أحد المجالات التطبيقية الهامة في دراسات أسواق العمل ونظم التعليم، ولتقدير العائد على التعليم فقد تطورت مناهج تطبيقية لتقدير هذا العائد على مستوى الأفراد، حيث يتم تقدير العائد الخاص على التعليم بالتمعن في قرار الاستثمار في التعليم بواسطة الأفراد(علي،٢٠٠٩، ٣).

ولقد ذكر (الحولي، ٢٠٠٩، ٢) أن دراسة عوائد التعليم مرت بمرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى: مرحلة التقرير حيث لاحظ المفكرون والمتخصصون فروقاً جوهرية عامة بين المتعلمين وغير المتعلمين في جوانب السلوك والإنتاج وغير ذلك من الجوانب، ولقد دفعت هذه الفروق هؤلاء لتقرير وجود آثار وعوائد ايجابية للتعليم في بناء الإنسان.
- المرحلة الثانية: مرحلة القياس حيث اعتمد الباحثون على معطيات المرحلة السابقة وحاولوا قياس بعض آثار التعليم في الدخل القومي والفردي وفي جوانب الشخصية المختلفة بعد ذلك، ولا سيما بعد ما تطورت وسائل القياس وتوافرت البيانات اللازمة.

ولقد تعددت وتشعبت دراسة العوائد فشملت القدرة على استعمال وسائل الترفيه والاستمتاع بها،إلى جانب تحسين مستوى المعيشة نتيجة زيادة الإنتاج والدخل (رحمة، ٢٢٣،٢٠٠٧)

واشتملت عوائد التعليم على عناصر مرتبطة بالتنمية مثل تحقيق حياة أفضل للمجتمع بالأسلوب العلمي المدروس، وتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاستقلال الذاتي بصوره المختلفة سياسيا واقتصاديا وثقافيا (حلمي ونوير،٧٧،١٩٩٨ -٧٩).

ولذلك وضع الباحثين عدة تصنيفات لعائدات التعليم ومنها ما أورده (الحمدان،٢٠٠٧، ٥٧) إلى:

- عائدات اقتصادية (مادية): تتمثل بالدخل الفردي الذي يحصل عليه الفردنتيجة تعليمه أوالمجتمع نتيجةالتعليم فيه، ولذافهي تقسم إلى عائدات فردية تعود على الفرد المتعلم بدخل نقدي مباشر، وإلى عائدات اجتماعية

تعود على المجتمع بشكل غيرمباشر كالضرائب التي تساهم في دعم الدخل القومي، وإسهام المتعلمين في الإنتاج وبالتالي في الدخل القومي.

- عائدات غيراقتصادية (غيرمادية) :وهي أيضا فردية تعود على الفرد بالرفاهية والاستمتاع، وتحقيق الذات، واحترام القوانين، وعائدات اجتماعية (غيرمباشرة)كنشر العلم والمعرفةفي المجتمع، وتأثيرالمتعلمين بأسرهم ومجتمعهم.

وأشار (الحولي، ٢٠٠٩، ٤) إلى تصنيف عائدات التعليم إلى ستة أنواع وهي:

- عائدات مادية(مالية): كالاستمتاع بالإنفاق، وزيادة قدرةالفرد على الادخار.
- عائدات غيرمادية (غيرمالية): كفهم الفرد نفسه وغيره وزيادة قدرته على الإبداع.
- عائدات شخصية: كالدخل الشخصي والاستمتاع بالوقت.
- عائدات اجتماعية: كزيادة الإنتاج القومي، وزيادة الحصيلةالضريبية، وزيادة القدرة العلمية والإبداع في الدولة.
- عائدات استهلاكية آنية: كحل مشكلات الأبناء.
- عائدات رأسمالية واستثمارية طويلةالمدى:مثل زيادةالأصول، وتحسين القدرة الإنتاجية للفرد والدولة.

في حين أشار (أبو شعيرة و غباري، ٢٠١١، ١٨٩ -١٩١) إلى تصنيف عائدات التعليم إلى:

- العوائد المباشرة وتقسم إلى:
  - ✓ العوائد الفردية: وتعني عموما الدخول الإضافيةالتي يحصل عليها الأفراد بسبب مستوياتهم التعليمية.
  - ✓ العوائد الاجتماعية: وتعني العوائد الصافية التي تؤول إلى المجتمع ككل نتيجة للاستثمار في التعليم.
- العوائد غير المباشرة: وهي مجموعة الآثار الايجابية التي يخلقهاالتعليم خارج نطاق المجال التعليمي نفسه،كتوفر فرص الإبداع والتطوير وإيجاد إمكانياتالتجديد والاختراع وكل ذلك منافع اقتصادية يمكن قياسها.فربة المنزل المتعلمة التي لا تعمل لا تزيد مقدار الدخل القومي، ولكنها تربي أطفالها تربية أفضل بكثير المرأة الجاهلة، الأمر الذي يساهم في المستقبل في زيادة متوسط إنتاجية أولادها.

ولدراسة عائدات التعليم أهمية أشار لها (الرشدان، ٢٠٠٨، ١٧٧) ومنها:

- من القضايا الهامة التي برزت في ميدان اقتصاديات التعليم مؤخرا علاقة التعليم بحياة الفرد والمجتمع وما يعود عليهما من منافع، وهذا راجع إلى الإقبال الشديد على التعليم وانتشاره بين فئات المواطنين المختلفة في الدول

المتقدمة والنامية على حد سواء، وما يتطلبه ذلك من جهود جبارة وأموال كثيرة تقتطع من حسابات الاستثمارات الأخرى في قطاعات النشاط الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، من هنا لابد لنا من دراسة عائدات التعليم الاقتصادية والاجتماعية ومقارنتها بعائدات الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من أجل تقويمها وترشيد الاستثمار فيها.

- كما أن هذه الدراسات تنير السبيل أمام الدارسين والمسئولين لاتخاذ القرارات الصائبة في الاستثمارات التعليمية، كتحديد الحجم المناسب للتوسع التعليمي بالنسبة للمشاريع الأخرى، وتحديد التوسعات في فروع التعليم ومراحله تبعا للعائدات الأفضل.
- وتكشف دراسة عائدات التعليم عن مدى ملاءمة أنظمة التعليم في سد احتياجات المجتمع من أفراد القوى العاملة، أوتخريج أناس لاتحتاجهم المشروعات الاقتصادية فيبقون عاطلين عن العمل، أو يتحولون إلى أعمال لايستخدمون فيها خبراتهم ومهاراتهم التي اكتسبوها بالتعليم.
- كما تسعى لحساب وقياس ظواهر تربوية واجتماعية واقتصادية أهملت في السابق رغم أهميتها فهي قيمة بحد ذاتها، مما يطور البحث العلمي في هذا المجال ويساعد على ازدهار التعليم.

ولقد أثبتDickson(1992) أن من أهم أسباب تواجد مشكلات التنمية القومية في جنوب أفريقيا كان غياب التجديد والإبداع في مجال التعليم، فهناك صلة وثيقة بين التخلف الاقتصادي والصراعات العرقية وبين الافتقار إلى التجديد والإبداع في التعليم.ويقدمWelch(1997) دليله على عوائد التعليم من التجربة الاسترالية حيث يرى أن أولويات الإصلاح الاقتصادي هناك بدأت بالإصلاح التعليمي، حيث أن التعليم الاسترالي قد تم تغيير شكله جوهريا كجزء رئيسي من عملية إعادة تشكيل المجتمع الاسترالي. ويرى Znaniecki(1998)أن للتعليم عوائد اجتماعية عديدة تظهر أهميتها أثناء عمليات التغير الاجتماعي، فعوائد التعليم الاجتماعية تتمثل في قدرة الفرد على المشاركة في النظام الديمقراطي، وفي قدرته على المشاركة في عمليات التجديد الثقافي والتعلم الذاتي.

ولم يكتف الاقتصاديون بالإشارة إلى دور التعليم في النمو الاقتصادي ولا إلى تأكيد التواصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية التربوية، بل حاولوا أن يقدروا ويقيسوا مدى إسهام التعليم في هذا النمو، رغم صعوبة قياس الأثر الحقيقي للنظام التعليمي،فلقد أشار (النوري، ١٩٩٥، ١٤٧) أن رجال التعليم انقسموا إزاء محاولات قياس العائد الاقتصادي من التعليم إلى ثلاث وجهات نظر متباينة في الرأي:

- وجهة النظر الأولى: ترى أن التعليم ظاهرة إنسانية رفيعة تعلو فوق الحساب وفوق التقدير وان قيمتها لا تقدر بمال ولا يمكن حسابها بأي حال.

- وجهة النظر الثانية: تري أن قياس العائد من التعليم يساعد على إبراز دوره في التنمية الاقتصادية على المستويين الفردي والقومي، ولكنهم يعترضون على استخدام نفس الأساليب والمقاييس التي يستخدمها الاقتصاديون في المجالات المادية.
- وجهة النظر الثالثة: تؤيد مبدأ قياس العائد من التعليم تأييداً مطلقاً، ولا تري ما يمنع من استخدام نفس أساليب القياس التي تستخدم في قياس الظواهر المادية الجامدة.

وتناولت كثير من المراجع الطرق التي استخدمت في قياس العائد الاقتصادي ومنها:

- **طريقة الترابط البسيط Simple Correlation Approach** :

تعتمد هذه الطريقة على قياس الترابط القائم بين النشاط التعليمي وبين مستوى النشاط الاقتصادي، أو بين الدخل والتعليم ومدى تأثير التعليم في الدخل القومي لمجتمع ما في وقت محدد(المطوع،١٤٠٧، ١٢٩). وتحتاج إلى وسائل إحصائية مثل درجة الارتباط ودرجات التباين وهي تبين هل هذه العلاقة طرديه أو عكسية أو لا توجد علاقة.

ومن أساليبه المقارنة بين البلدان المختلفة في وقت ثابت، واكتشاف الترابط السابق بين نمو التربية ونمو الدخل القومي. وقد أجريت أبحاث تتعلق بالترابطٍ بين معدلات الانتساب إلى المدرسة وبين الدخل القومي للفرد ووجودا ترابطا إيجابيا بينهما رغم التباين القائم بين البلدان. وهناك أسلوب الترابط عبر الزمن ويعني قياس الترابط بين التربية وبين الدخل القومي داخل بلد معين عبر فترات زمنية مختلفة كدراسة شولتز والتي قاس خلالها الترابط بين التربية والدخل القومي بأمريكا خلال الفترة ١٩٠٠ إلى ١٩٥٦. وكذلك قياس أثر التربية في إنتاج المصانع(الرشدان، ٢٠٠٨، ١٧٨).

من أشهر الذين بحثوا في هذا المجال: سفينلسون، أدينغ، إيلفن، وقد قارنوا في دراستهم بين نسبة التحاق الطلبة بالمدارس وبين الدخل القومي للفرد حيث وجدوا أن العلاقة إيجابية بينهما رغم التباين القائم بين البلدان ولا سيما البلدان التي تقع في المستوى المتوسط(المطوع،١٤٠٧، ١٢٩).

وتنتقد هذه الطريقة بأنها لاتكفي لتحديد تأثيرالتعليم في الدخل أوسواه من عائدات التعليم، وذلٍك بسبب وجود عددمن العوامل التي تؤثر في الدخل أوالعائدات، فضلاعٍن أن الترابط قدلايكون ترابط سبب ونتيجة، أوقديظهرالترابط سلبيا بين النمو الاقتصادي وعددالمسجلين في التعليم، ٍولكن هيدل على أمور غيرالعائدات، ومثال ذلك يجريف يبعض دول أورباحاليا،إذ أن عددالطلبة يتراجع لأن عدد الأطفال يتناقص، وظهور النمو الاقتصادي يكمن إرجاعه في هذه الحالة إلى تحسين نوعية التعليم(الحمدان،٢٠٠٧، ٥٩).

- **طريقة البواقي The Residual Approach** :

وتسمى أيضا طريقة تحليل العوامل المتبقية، وتعتمد هذه الطريقة على تقدير الزيادة الإجمالية في الإنتاج القومي لبلد من البلدان خلال حقبة من الزمن، مبينة دور العوامل المحددة القابلة للقياس في تلك الزيادة (مثل رأس المال والعمل لأنهما أكثر المدخلات شيوعا للقياس) منتهية إلى القول بأن ما تبقى يرجع إلى بعض العوامل غير المحددة (عطوي، ٢٠٠٨، ٣٠٣)، مثل الاختراعات الجديدة والتعليم والتكنولوجيا وتقوم المعرفة أو بعبارة أخرى (التقدم التكتيكي) الذي له صلة وثيقة بالتعليم(المطوع،١٤٠٧، ١٣٠).

ولهذه الطريقة فضل في لفت أنظار الاقتصاديين وراسمي السياسة إلى الدور الواضح الذي يسهم بهالدخل القومي في تحسين نوعية الموارد البشرية عن طريق العملية التعليمية بوجه عام ويسهم به العلماء والمهندسون الذين يعملون على تحسين التكنولوجيا ونوعية ما لدينا من رأس المال(النوري، ١٩٩٥، ١٦٠).

اعتمدت هذه الطريقة اعتماداً أساسياًعلى معادلة دوغلاس لقياس أثرالتعليم على الاقتصاد القومي وقدانتقدها عدد من الباحثين ومنهمابراموفيتشو سماهامقياس جهلنا، لأنهاتقوم بحساب عنصري العمل ورأس المال، والباقي يعود للتربيةلصعوبة عز لأثر التربية، إضافة إلى صعوبة حصر العوامل الداخلة في أسباب النموالاقتصادي، إلاأنه يمكن استخدامها بطريقة العينات، أو على مستوى تعليمي واحد، أولمعمل واحد، أو قطاع اقتصادي محدد و التعليم عن العوامل الأخرى(الحمدان،٢٠٠٧، ٧٠).

وذكر(الحولي، ٢٠٠٩، ٢) إلى أن عدد من الباحثين أشاروا إلى:

- نسبة الزيادة في الدخل القومي العام التي يمكن إرجاعها إلى ما أنفق من رأس المال والعمل وذلك في فترة زمنية معينة ثم اعتبار (الباقي) نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوي العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم.
- العامل المتبقي يتضمن عناصر التعليم والتدريب والتنظيم التكنولوجي.
- يمكن تفسير العامل المتبقي من خلال: (اقتصاديات الحجم، التحسن في نوعية الموارد الإنسانية وغير الإنسانية التي تدخل في عملية الإنتاج).

- **طريقة حساب العائد عن تقدير الزيادة في الدخل الفردي** :

لكل استثمار لرأسمال يوجد ما يسمى بالعائد وفي رأس المال المادي يتمكن الأخصائيون من حساب العائد حسابا رقميا دقيقا الأمر الذي يصعب تصوره بالنسبة لعائد رأس المال البشري، ومع ذلك تمكن علماء الاقتصاد من حساب العائد على الرأسمال البشري وقد قسموا العائد على الفرد إلى عائد مباشر وعائد غير مباشر (النوري، ١٩٩٥، ١٥٤).

- **أولا العائد المباشر على الفرد** :

من أشهر الاقتصاديين الذين استخدموا هذه الطريقة الاقتصادي السوفييتي "سترومیلين"، وتقوم الدراسات التي أجريت في هذا المجال على فكرة أساسية

مؤداها أن التعليم يرفع مستوى التأهيل عند العامل مما يستتبع زيادة إنتاجيته وهذه تؤدي بدورها إلى رفع مستواه وكذلك أجره وبالتالي زيادة الدخل القومي للمجتمع(النوري، ١٩٩٥، ١٥٥).

وأشار (العجمي، ٢٠١٠، ٤٩٧ -٤٩٩) إلى طريقتان لحسابه هما:

- **الطريقة الأولى**:

تعتمد هذه الطريقة على المقارنة بين دخول الأفراد في مستوى تعليمي معين وبين النفقات التي أنفقت على تعليمهم للوصول لهذا المستوى،وتتلخص هذه الطريقة في:

- حساب إجمالي تكلفة الفرد حتى وصوله للمستوى التعليمي المحدد على أساس المصروفات المدرسية ونفقات المعيشة للتلميذ إلى جانب كل ما يدخل من تكلفة في تعليم الطفل عن طريق مساعدة الدولة أو أي نوع من الخدمات العامة.
- حساب إجمالي الدخول المكتسبة للفرد نتيجة وصوله للمستوى التعليمي المحدد.
- حساب إجمالي الأرباح وذلك بطرح إجمالي التكاليف من إجمالي الدخول.
- حساب معدل العائد بقسمة إجمالي الأرباح إلى إجمالي التكاليف.

- **الطريقة الثانية**:

تعتمد هذه الطريقة على مقارنة ما يحصل عليه أفراد نتيجة حصولهم على مستوى تعليمي معين وما يحصل عليه أفراد آخرون نتيجة لحصولهم على مستوى تعليمي أقل، أي المقارنة بين دخول أفراد حصلوا على مستويات تربوية مختلفة،وتتلخص هذه الطريقة في الخطوات التالية في هذا المثال:

- تكون عينة البحث مجموعتين من الأفراد حصلت المجموعة الأولى على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية وحصلت المجموعة الثانية على شهادة إتمام المدارس الإعدادية.
- تحسب تكلفة التعليم للمجموعة الأولى (أي تكلفة أفراد هذه المجموعة في مراحل تعليمهم المختلفة الابتدائية والإعدادية والثانوية الصناعية من جانب الأسرة والمجتمع) ثم تحسب إجمالي دخولهم على مدى حياتهم العاملة، والفرق بين الدخل والتكلفة يمثل الربح نتيجة لهذا النوع من التعليم.
- تحسب تكلفة التعليم للمجموعة الثانية، ثم تحسب إجمالي دخولهم نتيجة هذا النوع من التعليم وعلى مدى حياتهم نتيجة هذا النوع من التعليم وعلى مدى حياتهم العاملة والفرق بين الدخل والتكلفة يمثل الربح.
- بمقارنة الأرباح الناتجة عن زيادة دخول أفراد التعليم الثانوي الصناعي عن دخول أفراد التعليم الإعدادي بتكاليف المستوى التعليمي الأعلى يتم الحصول على معدل العائد من استثمار الأموال في التعليم الثانوي الصناعي فقط.

- **ثانيا العائد غير المباشر على الفرد** :

هذا العائد غير المباشر بالرغم من أهميته للفرد وللمجتمع فإنه يصعب تقديره بالدينار أو الدولار بعكس العائد المباشر ولا شك توجد علاقة بين تعليم الفرد وتقديس العمل والإنتاج وبين التعليم والتقبل الواعي للتغيرات الثقافية والاجتماعية وبين التعليم والتجديد بما يعود على المجتمع بالتقدم والازدهار وبين التعليم والقدرة على الابتكار والطموح والايجابية بما يجعل الحياة للفرد في المجتمع معنى وقيمة.

وقد أجمع فلاسفة التربية على أن العائد غير المباشر يتمثل في صورة خبرات تربوية وعلى هيئة معلومات ونظريات ومفاهيم ومهارات اجتماعية وعقلية وحركية وعادات عقلية ومثل عليا واهتمامات وأذواق واتجاهات وهذه الخبرات لايمكن تقديرها بالمال وكلها تقع تحت مظلة العائد غير المباشر للتربية على الفرد(النوري، ١٩٩٥، ١٥٨).

وذكر (العجمي، ٢٠١٠، ٤٩٩ ـ ٥٠٠) العوائد غير المباشرة للتعليم على الفرد بالتالي:

- يعطي التعليم مرونة للفرد يستطيع بها التأقلم مع الحياة المتغيرة والمتطورة وتجعله أكثر تقبلا للمخترعات بصورة أكبر من غير التعليم وهذه الميزة أكثر فائدة على وجه الخصوص في الدول النامية.
- لا يقتصر عائد التربية على الجيل الحالي فقط، بل ينتقل أثرها للأجيال القادمة.
- يهذب التعليم النفس ويجعل المتعلم أقدر على الاعتماد على النفس واقدر على تحمل المسؤولية والتطوع والمساهمة في أنشطة الرفاهية وهذا يؤدي بالتالي على خفض الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية وزيادة التنمية الاقتصادية.
- يساعد التعليم الفرد على استثمار وقت فراغه بما يعود عليه بالنفع عن طريق توسيع أفق الثقافة عنده.
- يؤدي التعليم إلى خلق قادة سياسيين على درجة كبيرة من الفهم والعلم والتطور يستطيعون العمل على أن يستتب الأمن والاستقرار في البلاد.
- يعمل التعليم على اكتشاف الموهوبين وقد يغطي اكتشاف نابغة مصاريف مدينة بأسرها.
- يهيئ التعليم للفرد بيئة تثير البحث وتساعده على عملية استخدام الآلات الحديثة المتطورة.
- تتمثل فائدة التعليم غير المباشرة في التطوير المستمر لأدوات وأساليب الإنتاج.

ويذكر (النوري، ١٩٩٥، ١٥٨) أن دراسة عائد التعليم من ناحية الفرد قد لاتلتقي وربما لا تتفق وربما تتعارض مع عائد التعليم من الناحية الاجتماعية

فقد دخول أفراد على حساب أفراد آخرين ومن هنا كان العائد الاجتماعي ـ أي ما يعود على المجتمع كله ـ هو أساس النظرة الاقتصادية في المجتمع الديمقراطي ثم أم مسألة العائد الفردي وعلاقته بالتعليم أمر يختلف من مجتمع إلى مجتمع وفي المجتمع الواحد في مختلف مراحل تطوره، ففي مجتمع أو مرحلة معينة من المراحل الاجتماعية يمكن أن تكون القراءة والكتابة أو مرحلة الدراسة الابتدائية مؤدية إلى دخل فوق المتوسط بكثير لكن لما زاد عدد المتعلمين في المجتمع وارتفعت درجة التعليم فيه اقتربت الدخول من المتوسط، وهنا يصبح التعليم أداة من أدوات التقارب الاجتماعي والاقتصادي، كما أنه لا يمكن أن تعتبر قيمة التعليم في الدخل الفردي معيارا للعائد الاجتماعي، وعليه فإن ما يأخذه الفرد من دخل لا يدل بالضرورة على قيمة عمله للمجتمع عامه إما للظروف التي ترتبط بوضع الأسرة الاجتماعي ومكانتها أو عوامل المحسوبية أو لمجرد الصدفة الزمنية.

وذكر (العجمي، ٢٠١٠، ٥٠٠) أن المعدل الاجتماعي للتعليم يحسب عن طريق حساب التكاليف الاجتماعية، ثم حساب إجمالي الدخل المكتسب للأفراد قبل خصم الضرائب وبمقارنة الربح الناتج منها بالتكاليف نحصل على المعدل الاجتماعي للعائد من التعليم.

ولقد أشار(أبو عشيرة و غباري، ٢٠١١، ١٩٠) إلى أشهر الدراسات التي حاولت قياس العائدات على مستوى المجتمع كله وهي دراسة شولتز في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طبقها على التعليم الرسمي الذي يتم في معاهد التعليم العامة والخاصة دون أن تتعرض للإعداد المهني في المؤسسات أو الأشكال الأخرى من التعليم غير الرسمي، وتتبع في دراسته الخطوات التالية:

- حدد المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي تم في التعليم خلال فترة معينة، أو بتعبير آخر تطور المخزون التعليمي الذي حصلت عليه الطاقة العاملة، وهذا الجانب يتصل بتقدير "نفقات التعليم".
- حسب عائدات التعليم استنادا إلى الأرباح التي تم الحصول عليها تبعا لمستوى التعليم.
- قارن الزيادة الحاصلة في الدخل القومي والناجمة عن زيادة مخزون التعليم بالزيادة الحاصلة في الدخل القومي خلال الفترة نفسها من أجل معرفة مدى إسهام التعليم في النمو الإجمالي.

- **طريقة التنبؤ بحاجات الطاقة العاملة Forecasting Manpower Needs** :

تعني مقدار ما يتوفر من العمال في مجالات معينة وفي فترة زمنية معينة وضمن شروط معينة وغالبا ما تمثل أجور العمال هذه الشروط، فإذا كان عدد العمال المتوفرين في فترة معينة وضمن أجور معينة أقل من توافر العمل، حدثت زيادة في الأجور(عطوي، ٢٠٠٨، ٣٠٣).

وأشار (المطوع، ١٤٠٧، ١٣٢ -١٣٤) إلى أن هذه الطريقة تتطلب وضع :

- **خطة إنتاجية للعمل تعالج المهام الأساسية التالية**:

- استخدام التقنية الحديثة المتطورة وتزويد الفروع الإنتاجية بأحدث منجزات العلم وتحسين الإدارة العلمية في المؤسسات الإنتاجية.
- تأمين الاستعمال الأمثل للموارد البشرية وذلك بتوفي القوى العاملة اللازمة حسب مختلف المهن والاختصاصات.
- مراعاة استخدام الوقت الأمثل في جميع فروع الاقتصاد بمعنى زيادة إنتاج العامل لنفس ساعات العمل.
- تشجيع ارتفاع إنتاجية العمل وذلك باستخدام الحوافز المادية والمعنوية وتحسين الرواتب والأجور.
- الاستخدام الأمثل للعاملين وخصوصا العاملين في الأقسام المساعدة وأقسام خدمات الإنتاج ومراعاة عدم وجود فائض من القوى العاملة.

- **خطة لعدد العاملين**.:

وأشار (المطوع،١٤٠٧، ١٣٢ ـ ١٣٤) إلى وسائل التنبؤ بمقدار الحاجة من الطاقة العاملة وهي:

- التنبؤ بالحجم الكلي للطاقة العاملة: وهو إجراء تقدير تقريبي للطاقة العاملة في سنوات الخطة استنادا إلى التنبؤات السكانية إلى الزيادة المتوقعة في عدد السكان.
- التنبؤ بمستوى الاستخدام في قطاعات النشاط المختلفة: إن تحديد التوزيع الأمثل للحجم الكلي على قطاعات النشاط الاقتصادي مهم وأساسي في هذه العملية بحيث يؤدي هذا التوزيع إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموجودة.
- التنبؤ بالبنية المهنية في مختلف قطاعات النشاط: فالبنية المهنية لقطاع اقتصادي معين في بلد من البلدان مرتبطة بإنتاجيتها وبالتالي بالمستوى العام لنمو البلد الاقتصادي.

- **طريقة حساب التكلفة والعائد**:

يقصد بحساب التكلفة والعائد مقارنة تكلفة أي مشروع استثماري بالعائد المنتظر منه بقصد تحديد مدى فائدته، أو هي معالجة المخرجات بوحدات المال الذي انفق على تعليمهم ثم مقارنة ذلك بدخولهمالمترتبة عليه (في الشبيتي،٢٠٠٥، ٣٢).

وقدأخذت هذه الطريقة تسميات عديدة مثل: تحليل سعرالمنفعة، أوالنفعية الاقتصادية، والتكاليف والمنافع، أوتقويم العائدات ولعل أفضل وأدق التسميات لها هو دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم، إذ أن طريقة دراسات الجدوى تطبق

يومياً على المشروعات الاقتصادية الأخرى، وأدواتها مختَبرةً وموثوقةً لتقويم البدائل المختلفة (الناشد،١٩٨٣، ٤٤٣).

وقداستخدمت مناهج عديدة وأدوات كثيرة كأن يستخدم أسلوب تتبع الخريجين(عينة طولية) والحصول على قيم التكاليف والعائدات منهم، ثم تحويلها إلى قيم حالية، أواستخدام أسلوب العينة المقطعية لمستويات تعليمية عدة، ولأعمار مختلفة، للحصول على بيانات العائدات (الدخول) والتكاليف من أجل تنظيم سلسلة التكاليف أو المكاسب العمرية، ثم معالجتها بالمعادلات والنماذج الاقتصادية المعروفة كأسلوب مدة استردادا لتكلفة، معدل الربحية، صافي القيمةالحالية، معدل العائدالداخلي على المستويين الشخصي والاجتماعي(الحمدان،٢٠٠٧، ٧٠).

فمعدل العائد من أي مشروع استثماري (بما فيه الاستثمار في التعليم) هو سعر الفائدة التي توازن بين السعر الحالي للعائد المنتظر وبين القيمة الفعلية الإجمالية للتكلفة أي أن معدل العائد هو سعر الفائدة الذي تتساوى عندها قيمة التكلفة مع قيمة العائد(النوري، ١٩٩٥، ١٦٦).

ومن أهم البيانات التي تلزم لحساب معدل العائد من التعليم هي:

- بيانات عن دخول الأفراد مقسمة حسب السن والمستوى التعليمي وطول المرحلة التعليمية والمهنية والجنس والطبقة الاجتماعية والوظيفية.
- بيانات عن المنصرف على التعليم لكل مرحلة.
- تقديرات عن القيمة الرأسمالية للمباني التعليمية وتجهيزاتها لكل مرحلة.
- بيانات عن قيمة المصروفات المدرسية وثمن الكتب والأدوات الكتابية لكل مرحلة.
- قيمة المنح الدراسية لكل مرحلة.
- متوسط ضريبة الدخل.
- بيانات عن سوق العمل تتضمن نسبة البطالة ونسبة التشغيل حسب السن والجنس والمستوى التعليمي.

فإذا كانت هذه البيانات ميسرة يسهل حساب التكلفة والعائد كما يسهل حساب تكلفة الفرد والتكاليف الاجتماعية ويمكن استكمال الناقص منها بالاستنتاج والتخمين(النوري، ١٩٩٥، ١٦٦).

وتوضح المعلومات المتاحة في قاعدة معلومات بارو ولي (٢٠٠٠) حول رأس المال البشري أن الدول العربية كمجموعة قد تمكنت منذ عام ١٩٦٠ من الاستثمار في رأس المال البشري بطريقة ملحوظة، بحيث ارتفع متوسط سنوات الدراسة للفرد البالغ من العمر١٥ سنة فما فوق من ١.١ سنة دراسية في عام ١٩٦٠ إلى متوسط

٤.٨ سنة دراسية في عام ٢٠٠٠ وذلك بمعدل نمو لرأس المال البشري بلغ حوالي ٤.٢ في المائة سنويا (جسر التنمية،٢٠٠٩، ٢).

ولقد توصل ساخاروبولس (١٩٩٤) من جهود رصده لمعدلات العائد على التعليم على مستوى العالم إلى استنباط عدد من الأنماط، تم التأكيد عليها في آخر رصد قام به ساخاروبولس وباترينوس (٢٠٠٢)،وتتمثل أهم النتائج على المستوى الدولي في ما يلي:

- نزوع معدل العائد للانخفاض مع ارتفاع مستوى التعليم، بحيث يكون العائد على التعليم الابتدائي أعلى منه للتعليم الثانوي، والذي بدوره يكون أعلى منه للتعليم الجامعي.
- نزوع معدل العائد على التعليم للانخفاض مع ارتفاع متوسط الدخل، بحيث تكون معدلات في الدول الفقيرة أعلى منها للدول الغنية وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات العائد على مختلف مستويات التعليم.
- العائد على تعليم الإناث يكون أعلى منه على تعليم الذكور.
- العائد على التعليم يختلف حسب القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه الفرد، فمعدل العائد على التعليم للعاملين في القطاع الخاص "التنافسي " أعلى مقارنة بمعدل عائد التعليم للعاملين في القطاع العام "غير التنافسي "، ويعتقد أن هذه النتيجة قد توفر تعضيدا للممارسة التي تستخدم الكسب من سوق العمل كبديل للإنتاجية في تقدير العائد على التعليم.

وفي دراسة ضمت ست دول عربية في إطار مشروع بحثي قام بتنفيذه المعهد العربي للتخطيط، نشرت نتائجها في (علي، ٢٠٠٣)، كان من أهم نتائجها الآتي:

- تدني معدل العائد على التعليم في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوى العالم.
- نزوع معدل العائد على التعليم في عينة الدول العربية نحو الارتفاع مع ارتفاع مستويات الدخل.
- تدني معدل العائد على التعليم الابتدائي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوى العالم.
- تدني العائد على التعليم الثانوي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوى العالم.
- تدني معدل العائد على التعليم الجامعي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوى العالم.
- نزوع معدل العائد على مستويات التعليم في الدول العربية نحو الارتفاع مع ارتفاع مستويات التعليم.

وأشارت (العرباوي،١٩٩٧، ٢٠٩ -٢٥٦) في دراستها عن الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية أن العوائد الاجتماعية للتعليم متباينة بتمايز المراحل التعليمية المختلفة، فهي مرتفعة في مرحلة التعليم الابتدائي، ثم تبدأ في التناقص في المراحل اللاحقة، مع أن العوائد الفردية للاستثمار في التعليم تكون مرتفعة جدا في مرحلة التعليم الجامعي وما بعدها ويقل العائد الفردي في المراحل السابقة للتعليم الجامعي.

- **ثالثا : توظيف علاقة التكلفة والعائد من أجل تحسين نوعية التعليم**

تتعرض الأنظمة التعليمية في مختلف دول العالم للتغير وذلك استجابة لموجة التغير التي تجتاح العالم بكل نظمه، علاوة على كون الاستجابة للتغير يعد اهتماما بالمستقبل. ولقد أشارت خطط التنمية في المملكة العربية السعودية إلى ضرورة الاهتمام بنوعية الخريجين سواء على مستوى التعليم العام أو الجامعي وهذا يعنى أن هناك توجها كبيرا لإدخال تغييرات جذرية على النظام التعليمي حتى يكون قادرا على تلبية احتياجات المجتمع المتجددة، وهو ما يراه البعض فرصة مواتية للبدء في تحسين نوعية التعليم وتجويده.

- **أولا: مبررات التصور**

يأتيهذاالتصورانطلاقامنالحاجةإلىتحسين نوعية التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التكلفة المقررة للتعليم ومستوى العائد منه وذلك للمبررات التالية:

- تكلفة الإنفاق الضخمة على التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث شهد قطاع التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة أضخم مخصصات مالية في تاريخ المملكة العربية السعودية،حيث بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي ٢١٧ مليار ريالفي العام ٢٠١٥ بزيادة نسبتها (٣.٣٪) عن ما تم تخصيصه للقطاع بميزانية عام٢٠١٤.
- على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول العربية لنشر التعليم وتحسين مدخلاته إلا أن العائد منه لازال دون المستوى المنشود ، كما يستدل على ذلك من خلال مستويات مخرجات التعليم و أداء المؤسسات التعليمية، إذ تشير الدراسات إلى أن واقع التعليم في الدول الأعضاء يغلب عليه الجانب النظري و الاستمرار في تصميم المناهج و إعداد الكتب و المواد التعليمية بالأساليب التقليدية التي تكرس حفظ المعلومات و استرجاعها في عمليتي التعليم و التقويم، مما يقلل الاهتمام بالمهارات التعليمية العليا، و تعويد الطلبة على حل المشكلات ومواجهة المواقف المستجدة، و تشجيعهم على المبادرة و تحمل المسئولية، و ما ينتج عن ذلك من ضعف في كفاءة النظام التعليمي و ارتفاع نسبة الهدر فيه (مكتب التربية العربي لدول الخليج،٢٠٠٠، ٤١-٤٢).

- نتائج الدراسات والأبحاث في مجال اقتصاديات التعليم والتي توصلت لبعض النتائج نوجز منها الآتي:
  - ✓ يوجد جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكةالعربيةالسعودية على المستوى الفردي ولم تظهر نتائج القياس جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي على المستوى الاجتماعي(المالكي وبن عبيد،٢٠٠٣).
  - ✓ البطالة في الاقتصاد السعودي بطالة اختياريةأو بطالة احتكاكية فنية، فمشكلة التوظيف في الاقتصاد السعودي هو العرض، وليس الطلب،ولا يزال القطاع الخاص يعتمد على العمالة الوافدة بالدرجة الأولى، وذلك بسبب ندرة المهارات المطلوبة وضعف كفاءة مخرجات التعليم و التدريب وعدم مواءمتها لمتطلبات سوق العمل، و عدم استقرار العامل السعودي، وعدم ضمان الوظيفة، و عدم التأهيل، و ارتفاع أجور العمالة الوطنية، وقلة تحمل المسؤولية، و صعوبة الدوام، و عدم الرغبة في العمل في المناطق البعيدة (منتدى الرياض الاقتصادي (www. riyadhef.com/ Arabic/ apdfdetail .aspx ? id =26
  - ✓ إخفاق النظام التعليمي والتدريبي في الوفاء باحتياجات الاقتصاد، إذ يركز نصف عدد جامعات المملكة على الدراسات النظرية، ويبلغ عدد الخريجين السعوديين في مجال العلوم الإنسانية والدراسات النظرية (٩١٪)، بينما يبلغ عدد الخريجين في الهندسة (٩ ٪) فقط بالإضافة إلى جهل معظم راغبي العمل من السعوديين باللغة الإنجليزية (منتدى الرياض الاقتصادي (www.riyadhef .com/Arabic /apdfdetail .aspx? id=26)
  - ✓ تدني نوعية المخرجات من حيث استعدادها الوظيفي وعدم مواءمة قدرتها العلمية لاحتياجات السوق في المملكة العربية السعودية (قناديلي،٢٠٠٩).
  - ✓ ظلت مطالب التوسع الكمي تطغي على مطالب التجويد النوعي وانصرف معظم الإنفاق على التعليم إلى استيعاب الكم على حساب النوع، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى مخرجات التعليم و عدم ملاءمتها لحاجات التنمية ، كما أدى أيضا إلى انخفاض الكفاءة الداخلية للتعليم عن طريق الرسوب والتسرب، و إلى الارتفاع حتى في تكاليف التوسع الكمي نفسه نتيجة للهدر الذي يولد هبوط المستوى النوعي (منتدى الرياض الاقتصادي (www.riyadhef.com/ Arabic/apdfdetail aspx? id =26)
  - ✓ التحديات التي تواجه أنظمة التعليم و التي من أبرزها ما وصف بالتحدي الداخلي و المتمثل في (انخفاض مستوى الكفاءة و الفعالية للنظم التعليمية و الازدياد المتصاعد في كلفة الإنفاق عليها، عجز القدرة الاستيعابية للأنظمة التعليمية عن توفير الفرص و البرامج التعليمية بالقدر و المستوى المناسبين لكافة أبناء الخليج،والحاجة إلى الارتقاء بجودة

التعليم و العملية التعليمية القادرة على بناء أجيال تمتلك الكفايات والمهارات الحياتية اللازمة بما يمكنها من المنافسة العالمية بكل ثقة واقتدار تدني المستوى المهني للقيادات التربوية و شاغلي الوظائف التعليمية محدودية الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات و الاتصالات، الحاجة إلى المواءمة بين مخرجات التعليم و سوق العمل، ضعف المشاركة المجتمعية في دعم برامج و أنشطة و فعاليات المؤسسات التعليمية (مكتب التربية العربي لدول الخليج،٢٠٠٧، ٢٠).

- ✓ عدم التوازن بين ما ينفق على المرتبات و ما ينفق على العملية التعليمية في المدارس حيث تشير معظم موازنات الإنفاق التعليمي في الدول الست إلى أن ما ينفق على المرتبات يزيد عن ٩٠٪ من الإنفاق الكلي و هذا يعني أن ما يتم رصده من أموال هي ميزانيات مرتبات و ليس ميزانيات تطوير تعليمي يأخذ في الاعتبار تدريب المعلمين، توفير التكنولوجيا، دعم مصادر التعلم، توفير المختبرات و توفير مستلزمات التربية البدنية و الفنية والموسيقية و غيرها، وبالتالي تكلفة التعليم و التي وحدتها تكلفة الطالب الواحد و على الرغم من ارتفاعها في جميع دول الخليج فهي لا تعكس الحقيقة أي نصيب الطالب الواحد من البرامج و المشاريع التعليمية والتربوية (المسيليم، ٢٠١٠).

- الإحصائيات ومنها نسبة البطالة: حيث بلغت نسبة البطالة للسعوديين (عام ٢٠١٥) ١١.٥٪ (مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات http:// www. cdsi. gov .sa/in dex .php)
- التصريحات التي تطالعنا بها الصحف اليومية والمقالات حول نوعية التعليم والمطالبة بالتوظيف وتحسين المستويات ونتائج الطلاب في المسابقات المحلية والدولية واختبار القدرات...الخ.

- **ثانياً:أهداف التصور** :

استناداللمبررات السابقة، ولكي تتمكن المملكة العربية السعودية من تحسين نوعية التعليم في ضوء تخفيض التكلفة المقررة للتعليم ورفع مستوى العائد منه، يسعى هذا التصور إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تخفيض التكلفة العالية للإنفاق على التعليم بحيث لا تؤثر على العائد منه.
- القضاء على أشكال الهدر في النظام التعليمي.
- رفع مستوى كفاءة وفاعليةمخرجات التعليم ومواءمتها مع سوق العمل.

- **ثالثا:التصور المقترح**

تم بناء التصور المقترح في ظل أنواع التكلفة في التعليم وطرق العائد منها والتي حددتها الباحثات في إجابات الأسئلة السابقة، و تتمثل في خطوات مرحلية ومتوازية تبدأ من سياسات الدولة متمثلة في وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي وصولا إلى المدرسة، على النحو الآتي:

- **اللوائح والأنظمة والسياسات**:

- مراجعة سياسة التعليم وتحديثها في ضوء التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية وربطها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للدولة، وما يتبعها من إجراءات وخطط إستراتيجية لترشيد الإنفاقوتحسين العائد من التعليم، من خلال إشراك جميع المسئولين والمستهدفين في صياغة وإقرار هذه الخطط والسياسات.
- مراجعة سياسات الإنفاق الحالية خاصة مع زيادة عدد السكان وزيادة الطلب على التعليم الحكومي و التضخم الحاصل في الميزانيات المخصصة للتعليم عاما تلو الآخر، و هذا يستدعي سن تشريعات وقوانين جديدة تهدف إلى تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية،ومن أهم تلك المعايير (المنافسة ، كفاءة الأداء ، تعظيم العائد ، تأكيد الربحية ، ضمان الجودة ، رقابة الجودة) وذلك من خلال هيئة وطنية بمعايير عالمية تمنح الاعتماد للمؤسسات التعليمية، بشرط أن لا تتبع أي من وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالي، وذلك من أجل مصداقية التقييم وحياديته وتحقيق الهدف المنشود من التعليم، ويترتب عليها نظام متكامل من المساءلة والمحاسبية لكافة عناصر العملية التعليمية، بحيث يجدد الاعتماد كل خمس سنوات بناء على ما يستجد في الميدان التربوي العالمي من معايير.
- العمل على إيجاد لوائح تنظيمية لتصنيف وتوصيف الوظائف ولتعيين وتوظيف خريجي القطاعات التعليمية العاملين في القطاع الخاص، وكذلك العمل على إيجاد سلم رواتب وأجورللقطاع الخاص وفقاللمستويات التعليمية المختلفة كما هومعمول به في القطاع الحكومي.
- تحصيل بعض الرسوم من أولياء الأمور في حالة رسوب الطالب أو تسربه من التعليم ويشترط في هذه الحالة إخضاع الطالب للمتابعة والتوجيه الدقيق أثناء العام الدراسي الأول له، وفي حالة استيفاء كل سبل المعالجة وكان التسرب والرسوب نابعا من إهمال وعدم متابعة من أولياء الأمور يترتب عليه دفع الرسوم، وهذا من شأنه اهتمام أولياء الأمور بمتابعة تحصيل أبنائهم، واهتمامهم بإلحاق أبنائهم بالبرامج والخدمات التربوية والتعليمية التي تقدمها المدرسة للمعالجة أوالإثراء.

- **نشر ثقافة الترشيد وتحسين العائد**

حتى تتبنى الدولة سياسة الترشيد وتحسين العائد تحتاج إلى تضافر الجهود لتأدية الهدف المنشود، ولن يكون ذلك دون ثقافة وأسس معرفية قبل التطبيق، لذلك كانت الخطوة الضرورية الأولى هي نشر ثقافة الترشيد وتحسين العائد في المجتمع لكسب التأييد وتكوين اتجاه ايجابي، على أن يأخذ هذا المحور الزمن الكافي لتفعيله بالشكل المأمول، وذلك من خلال:

- محاضرات في خطط الدولة وتجارب الدول في ترشيد الإنفاق وتحسين العائد.

- ندوات حول التطبيقات التي ستنتهجها الدولة في الميدان.
- لقاءات تعريفية بالإجراءات والأنظمة لكل المستهدفين والعملاء.
- إعلانات لشحذ الهمم وإثارة الحماسة.
- توظيف الإعلام التربوي بهذا الشأن.
- المرتبات والأجور والمكافآت.
- ربط العلاوة السنوية للعاملين بتحقيق التقدم الدراسي للطلاب أو مستوى الخدمات التربوية المقدمة لهم في المدرسة أو في الجامعة.
- فصل التكلفة المخصص للإنفاق على التعليم والمرتبطة بالرواتب والأجور عن تلك المخصصة لتطوير التعليم حتى تتبين مقدار التكلفة الفعلية على العمل المدرسي فيساعدنا ذلك حتما نحو الدفع في اتجاه التطوير الفعلي للتعليم.
- حصر المكافآت بالنسبة للتعليم الجامعي على التخصصات العلمية والتطبيقية والتقنية التي يحتاج إليها سوق العمل فقط والتي تحقق عائد مرتفع على الفرد والمجتمع.

- **تمويل التعليم** :

- فتح الباب لمساهمة القطاع الخاص في دعم و تمويل المدارس والجامعات مقابل بعض الخدمات التي يستفيد منها القطاع الخاص من المدرسة أو الجامعة مثل نسبة ربحية تعود عليه في مقابل تشغيل المقاصف أو الدعاية والإعلان.
- تبني نموذج المدرسة أو الجامعة المنتجة على أن تتكامل فيها وظائف التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة لتحقيق بعض الموارد الإضافية للمدرسة أو الجامعة من خلال وسائل متعددة كالتعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية، وهذا المفهوم يشير إلى قيام المدرسة أو الجامعة المنتجة ببعض الأنشطة التي تحقق من خلالها موارد مالية إضافية، وتنعكس بالفائدة على المدرسة أو الجامعة والعاملين بها شريطة ألا يتعارض ذلك مع الوظائف التعليمية والبحثية والخدمية للمدرسة أو الجامعة.
- تبني فلسفة الاستثمار في الصناعات التعليمية ومنها إقامة مصانع خاصة بالتربية والتعليم تعمل على تزويد المدارس بالأثاث المدرسي متعدد الاستخدام وكذلك الأجهزة والمعدات، وطباعة الكتب المدرسية ونشرها، وطبع وإنتاج الأدوات الكتابية والوسائل التكنولوجية التي لها دور مؤثر في العملية التعليمية، وإعادة تدوير الورق والاستفادة منه في هذه المجالات. وهذا الاقتراح يعمل على خفض تكلفة الإنفاق على التعليم وخفض الهدر المتمثل في عدم الاستفادة من الكتب الدراسية بعد الاستخدام أو التالف من الأثاث المدرسي، وخلق فرص وظيفية في مجال العمل المهني وتقليل نسب البطالة.

- **المبنى المدرسي** :

الاهتمام ببناء أبنية مدرسية صديقة للبيئة تدعم علاقة المدرسة بالمجتمع، وهذا من شأنه تخفيض التكاليف الجارية للتعليم فيما يخص المبنى المدرسي أو حتى الجامعات واستثمارها لخدمة الفرد و المجتمع على السواء، وذلك من خلال استثمار الإضاءة الطبيعية، والاعتماد على الطاقة الشمسية في الحصول على الكهرباء، الحد من التلوث السمعي والضجيج، استثمار مرافق المدرسة أو الجامعة مثل الملاعب الرياضية وساحات الترفية والنوادي الصحية للمجتمع أو الطلاب بعد ساعات الدوام الرسمي أو تأجير بعض المرافق مثل المسارح وقاعات التدريب وصالات العرض على القطاع الخاص بأجور وبشروط جزائية يتحملها القطاع الخاص في حالة الإتلاف، بالإضافة إلى وضع شروط لصيانة الأبنية التعليمية الجديدة ومتابعتها بصفة دورية لعدد من السنوات من قبل الشركات التي قامت بتنفيذها.

- **التدريب والتنمية المهنية** :

- تجويد برامج التنمية المهنية لجميع العاملين في الميدان التربوي يسهم في ترشيد الإنفاق على التعليم ويؤدي إلى مخرجات تعليمية على درجة كبيرة من الكفاءة وذلك من خلال توطين الإشراف والتدريب داخل المدرسة والذي يعمل على متابعة النمو المهني للمعلمين ومدى تقدمهم ومتابعة التحصيل الدراسي للطلاب والبرامج التربوية التي تقدم لهم ومدى فعاليتها، ويقتصر دور مدير المدرسة على النواحي الإدارية للمدرسة، ويترتب على هذا:
  - ✓ تغيير مهام الكادر الإداري في المدرسة بما يتوافق مع التوجه الجديد.
  - ✓ تحديد أهداف توطين الإشراف والتدريب داخل المدرسة والمؤشرات التي يجب أن توصل إليها المدرسة.
  - ✓ تغيير معايير اختيار المشرف المقيم وفق التوجه الحديث المأمول منه.
  - ✓ تدريب المشرف المقيم على الدور الجديد المأمول منه.
  - ✓ تغيير مهام إدارات الشؤون التعليمية وفق الدور الجديد لتوطين الإشراف والتدريب داخل المدرسة.
- تخفيض تكلفة نفقات التدريب أثناء الخدمة وذلك بمواكبة التقدم التكنولوجي في تقديم برامج تدريبية وتثقيفية للعاملين ولقاءات ومؤتمرات (تزامنية أو غير تزامنية) سواء كان ذلك أثناء اليوم الدراسي تحت إشراف المشرف المقيم وبما لا يتعارض مع سير العملية التعليمية، وما يتبع هذا التدريب من تطبيقات عملية لقياس الأثر من التدريب أو خارج الدوام المدرسي وبما يتناسب مع ظروف المعلمين واحتياجاتهم. وهذا له أثر في تخفيض تكلفة مترتبات التدريب من تذاكر وبدلات ومدربين وقاعات تدريب...الخ.

- تبني التدريب التحويلي للخريجين الذين لا يحتاجهم سوق العمل بمهاراتهم الحالية وإكسابهم مهارات جديدة تتناسب مع الاحتياجات الجديدة أو المستقبلية لسوق العمل، وهذا من شأنه تخفيض نسب البطالة وسد سوق العمل بالقوى البشرية المطلوبة.
- ربط شروط التعاقد على شراء أجهزة تكنولوجيا التعليم بفرص التدريب المجاني للعاملين بالمدارس أو الجامعات لدى الشركات المختصة بإنتاج هذه الأجهزة مقرونا بالتعاقد معها.
- عدم مزاولة أي وظيفة داخل المدرسة دون رخصة لمزاولتها تشرف عليها هيئة الاعتماد التابعة للدولة والمقترحة أعلاه ابتداء من مدير الإدارةأو المدرسة وصولا للمعلم وحتى عامل النظافة، وهذا من شأنه الاهتمام بجودة أداء منسوبي التعليم وبالتالي زيادة الإنتاجية.

- **التجارب والدراسات والنماذج العالمية**:

- الاستفادة من نتائج الدراسات والأبحاث وتوصياتها في مجال اقتصاديات التعليم والعمل على قياس وتقديرالعائدالاقتصادي لأنواع ومراحل التعليم المختلفة (عام، فني، تجاري، صناعي.، ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي، نظري، وتطبيقي، عالي، وهكذا..) والمقارنة بينها لتحديد الجدوى الاقتصادية منها على المستويين الفردي والاجتماعي.
- الاستفادة من النماذج العالمية الحديثة خاصة في مجال التعليم العالي مثل:
  - ✓ الجامعات المتمركزة حول السوق هي جامعات تؤسسها وتشرف عليها شركات متعددة الجنسيات، وتعتمد على التكنولوجيا الرقمية، وتستقبل المتعلمين من كل أنحاء العالم، وهي نظام مفتوح المعلومات بطريقة الوحدات التعليمية التي يصل إليها المتعلم في أي مكان عن طريق الكمبيوتر والانترنت.
  - ✓ الجامعة من أجل الصناعة أو الجامعة المهنية وهي الجامعة التي يكون فيها التدريس والتعلم والبحث على علاقة وثيقة بعالم الممارسة المهنية وتهتم بكافة الممارسات الأكاديمية اللازمة لإنتاج ونشر المعرفة الصحيحة حيث تتطلب الممارسة المهنية الحديثة مدي أوسع من المعرفة والقدرة علي الأداء وتغرس الجامعة المهنية في المتعلمين الرغبة في التعلم المستمر كلما تطورت أساليب الإنتاج.

- **رابعا إمكانية تنفيذ التصور المقترح**:

لتحديد إمكانية تنفيذ التصور المقترح لتحسين نوعية التعليم في ضوء التكلفة والعائد من التعليم ترى الباحثة ضرورة الوقوف على أهم الصعوبات المتوقعة عند تنفيذ هذا التصور:

- **المعوقات المتوقعة أمام التصور**:

- عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة عن أوجه الإنفاق والعائد من التعليم.

- عدم تكامل كافة القطاعات في الدولة لتحقيق السياسة التعليمية المقترحة.
- عدم وجود العدد الكافي من المتخصصين في مجال اقتصاديات التعليم.
- عدم قناعة الأفراد أو المجتمع بأهمية ترشيد الإنفاق والعائد منه.
- وقوف المستفيدين من الهدر المالي للتعليم في نجاح خطط الترشيد.
- تركيز الإدارة على الأهداف قصيرة المدى.
- ضعف القدرات القيادية في اتخاذ القرارات.
- قصور في التخطيط التربوي.
- تعجل المؤسسة التعليمية لتحقيق نتائج سريعة.

- **متطلبات تنفيذ التصور**:

في النهاية يمكن القول بأن ترشيد الإنفاق ورفع معدل العائد من التعليم لايمكن تحويله إلى حقيقة دون تطبيق عملي لها، من هنا كان بمجرد وضع الخطط والتصورات، يجب أن تصبح في دائرة التنفيذ،لذلك لابد من إتباع الخطوات التالية:

- خلق ثقافة تنظيمية تتفق مع فلسفة الدولة في ترشيد الإنفاق على التعليم ورفع العائد منه لتحسين نوعيته.
- التخلي عن استخدام الأساليب التقليدية في الإدارة.
- استخدام أسلوب علمي منظم لفهم الاحتياجات.
- تخصيص الموارد المادية والبشرية اللازمة لنجاح التطبيق.
- السعي لإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية.
- نشر أفكار وثقافة ترشيد الإنفاق على التعليم ورفع العائد منه لتحسين نوعيته.
- توظيف البحث العلمي المنتج في كل مراحل التطبيق.
- دراسة اتجاهات العاملين والعمل على توجيهها ايجابيا بما يخدم أهداف التصور.
- تفعيل نظام المساءلة والمحاسبية.

- **التوصيات** :

- إن التعليم بمستوياته المختلفة وبوصفه استثماراً في رأس المال البشري وذا جدوى اقتصادية، يستدعي الاهتمام بالاستثمار فيه وتوجيهه بحيث يحقق أفضل جدوى ممكنة.
- اعتمادطريقةالجدوى الاقتصادية وأدواتها للتخطيط للتعليم، والتخطيط للقوى العاملة سواءعندافتتاح فروع للجامعات أو تخصصات جديدة أو مسار تعليمي جديد.
- الاهتمام بتطويرالتعليم بمراحله المختلفةمن أجل زيادة عائداته، ينبغي أن يواكبه الاهتمام بتطوير أوضاع العمل وظروفه.

- ضرورة تكاملية جميع قطاعات الدولة لتحقيق الهدف المنشود من تحسين نوعية التعليم وتحقيق الجدوى الاقتصادية له.
- ترشيد الإنفاق على التعليم مع السعي لتحقيق عائد مرتفع منه، سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي.
- الاستفادة من الدراسات والبحوث والنماذج العالمية في مجال تحسين نوعية التعليم مع تحقيق تكلفة منخفضة وعائد مرتفع، وتشجيع الدراسات والبحوث في هذا المجال.

- **المراجع** :

- الأصمعي سليم.(٢٠٠١). الحوار المطلوب في توظيف دراسات الكلفة والعائد في تحسين نوعية التعليم. المجلة التربوية. العدد السادس عشر، ١٣٣ -١٩٩.

- أبو شعيرة، خالد ؛ غباري، ثائر.(٢٠١١م). اقتصاديات التربية والتعليم: رؤى معاصرة. عمان: مكتبة المجتمع العربي.

- أبو كليلة، هادية. (١٩٩٦م). التعليم الجامعي في مصر: الكلفة.الفاعلية. الكفاية. مجلة كلية التربية بالمنصورة. العدد الثلاثون، ٦٩ -٩٣.

- ألبان، غادة. (١٩٩٦م). قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية العربية السورية. دمشق: وزارة الثقافة.

- الثبيتي، خالد.(٢٠٠٥م). اقتصاديات التعليم في ضوء إعادة الهندسة. رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

- جسر التنمية.(٢٠٠٩م). قياس معدلات العائد من التعليم. في سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

- حلمي، شكري ؛ نوير، محمد. (١٩٩٨م). تعليم الكبار: دراسات في التعليم غير النظامي في إطار نظام متكامل للتعليم المستمر. القاهرة: مكتبة وهبه.

- الحمدان، سهيل.(٢٠٠٧م). الجدوى الاقتصادية للتعليم دراسة التكلفة والعائد لمراحل التعليم في الجمهورية العربية السورية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة دمشق: سوريا.

- حمدي ، عبد العظيم. (١٩٩٢م). الإطار العام لدراسات الجدوى الاقتصادية.مجلة إدارة الأعمال. العدد السابع والخمسون،٢٣ -٢٥.

- حورية، علي حسين. (٢٠٠٣م). تحليل منفعة الكلفة للجامعات الأردنية دراسة مقارنة، الجامعة الأردنية: الأردن.

- الحولي، عليان. (٢٠٠٩م). محاضرة (العائد الاقتصادي من التعليم). غزة: الجامعة الإسلامية.

- الخطيب، احمد ؛ شطناوي، نواف.(١٩٩٤م). تحليل التكاليف والعوائد الاقتصادية للتعليم في كليات المجتمع في الأردن للعام الدراسي ١٩٩٠/٨٩ .مجلة أبحاث اليرموك.العدد العاشر،١.

- الخليفة، عصام. (٢٠٠٤م). العائد الاقتصادي لتسيير الرحلات الجوية (دراسة تطبيقية على الرحلات الداخلية للخطوط الجوية العربية السعودية). قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز: جده.

- رحمة، أنطون.(٢٠٠٧م).اقتصاديات التعليم. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

- الرشدان، عبدالله.(٢٠٠٨م). في اقتصاديات التعليم. عمان: دار وائل.

- ستراك، رياض.(٢٠٠٨م).تخطيط التعليم واقتصادياته. عمان: إثراء للنشر.

- الضويان، محمد.(١٤٢٦ه). فاعلية الكلفة التعليمية في مدارس التعليم العام بمنطقة الرياض التعليمية.رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود: الرياض.

- عبدالحي،هشام.(٢٠٠٤م). دراساتالجدوىالاقتصادية،دمشق: مركزالأعمالالأوربي.

- عبدالعظيم،حمدي.(١٩٩٩م).دراساتالجدوىالاقتصاديةوتقييمالمشروعات. القاهرة: مركزالبحوث.

- العجمي، محمد. (٢٠١٠م). الإدارة والتخطيط التربوي – النظرية والتطبيق. عمان: دار المسيرة.

- العرباوي، آمال.(١٩٩٧م). الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية –دراسة تحليلية. مجلة كلية التربيةبالمنصورة.العدد الخامس والثلاثون، ص ص٢٠٩ -٢٥٦.

- عزوز، رفعت؛ عامر، طارق.(٢٠٠٩م).اقتصاديات وتمويلالتعليم.مفهومه.أسسه.أهميته. القاهرة: دار طيبة.

- عطوي، جودت.(٢٠٠٨م). الإدارة التعليمية والإشراف التربوي(أصولها وتطبيقاتها). عمان: دار الثقافة.

- عطية ، عبد القادر.(٢٠٠٠م).دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع تطبيقات علىالحاسبالآلي. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- عطية، خليل.(٢٠٠٨م). دراسات الجدوى الاقتصادية. القاهرة. مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث.

- علي، علي عبدالقادر.(٢٠٠٣م). قياس معدل العائد على التعليم. الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

- قناديلي، جواهر. (٢٠٠٩م). دراسة تقويمية للمواءمة بين الكفاءة الخارجية للتعليم العالي للفتاة ومتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية.جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

- المالكي، عبدالله ؛ بن عبيد، أحمد.(٢٠٠٣م). العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية. مجلة بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- المسيليم، محمد. (٧ -٨ نيسان ٢٠١٠م). نظم التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجيالأطر العامة و إشكالات التطوير دراسة نقدية.ورقة عمل مقدمة في مؤتمر التربية في عالم متغير – محور الادارة. الاردن: الجامعة الهاشمية.

- المطوع، حسين.(١٤٠٧ه). اقتصاديات التعليم. دبي: دار القلم.

- معروف،هوشيار.(٢٠٠٤م). دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات عمان: .دار صفاء للنشرو التوزيع.

- مكتب التربية العربي لدول الخليج.(٢٠٠٠م). وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج.الرياض:مكتب التربية العربي لدول الخليج.

- مكتب التربية العربي لدول الخليج.(٢٠٠٧م). وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج.الرياض:مكتب التربية العربي لدول الخليج.

- المهايني، خالد .(٢٠٠٥). دراسات الجدوى الاقتصادية. دمشق: مركز الأعمال الأوروبي للتدريب والتطوير.

- الموسوي،عبد الرسول عبدالرزاق.(٢٠٠٤م). دراساتالجدوىوتقييمالمشروعات،عمان: دار وائل للنشر.

- الناشد، محمد.(١٩٨٣م).الإدارة المالية. سوريا: منشورات جامعة حلب.

- النوري، عبد الغني. (١٩٩٥م). اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية. الدوحة: دار الثقافة.

- **المواقع الالكترونية** :

- إبراهيم، مريم. (٢٠٠٩). اقتصاديات التعليم. مجلة الثورة. تم استرجاعه في ٢٣/ ٥/ ١٤٣٣ على الرابط: http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=_95701655420090523213351

- مصلحة الإحصاءات والمعلومات العامة تم استرجاعه في ١٠/ ٥/ ١٤٣٧ على الرابط: http://www.cdsi. gov.sa/ index.php

- منتدى الرياض الاقتصادي تم استرجاعه في ٧/ ٥/ ١٤٣٧ على الرابط: http://www.riyadhef.com /Arabic /apdfdetail .aspx? id=26